

جمهورية تركيا
جامعة غازي
معهد العلوم التربوية
قسم تدريس اللغة العربية

محاولات تيسير النحو العربي وموقف الطلبة والأساتذة العراقيين منها

رسالة ماجستير

مقدمة من قبل
داليا أنور علي

أنقرة - 2013

جمهورية تركيا
جامعة غازي
معهد العلوم التربوية
قسم تدريس اللغة العربية

محاولات تيسير النحو العربي وموقف الطلبة والأساتذة العراقيين منها

رسالة ماجستير

داليا أنور علي

ياشرف :الأستاذ المشارك الدكتور محمد حقي صوتشين

أنقرة - 2013



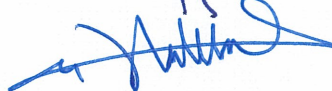
قرار لجنة الحكم على الرسالة

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة التي تحمل العنوان: «محاولات تيسير النحو العربي وموقف الطلبة والأساتذة العراقيين منها» والمقدمة من قبل «داليا أنور علي» استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تدريس اللغة العربية، وذلك بتاريخ 2013/01/31

التوقيع

الاسم واللقب

الدرجة العلمية

	محمد فاروق توبراق	البروفيسور الدكتور	رئيس اللجنة
	محمد حقي صوتشين	الأستاذ المشارك الدكتور	العضو المشرف
	إبراهيم أوزاي	الأستاذ المساعد الدكتور	العضو

Dalya A. Ali'nin "Arap Gramerinin Kolaylaştırılmasına Yönelik Çalışmalar Ve Iraklı Öğrenciler İle Öğretmenlerin Bu Konudaki Tutumları" başlıklı tezi 31/01/2013 tarihinde, jürimiz tarafından Arapça Öğretmenliği Bilim Dalında **Yüksek Lisans Tezi** olarak kabul edilmiştir.

Adı Soyadı

İmza

Başkan

:

Prof. Dr. M. Faruk TOPRAK

.....

Üye (Tez Danışmanı) :

Doç. Dr. Mehmet Hakkı SUÇİN

.....

Üye

:

Yrd. Doc. Dr. İbrahim ÖZAY

.....

الإهداء

إلى والديّ ...

وإلى زوجي العزيز...

وإلى ابنتي الغالية دفنة...

وإلى كل من ساندني في إنجاز بحثي هذا...

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور محمد حقي صوتشين على جهوده الطيبة، فلولا جهوده ومساعدته المتواصلة لي لما ظهر هذا البحث.

وإلى زوج أختي الأستاذ الفاضل أحمد ناظم داود على كل ما قدمه لي من مساعدة.

الملخص

محاولات تيسير النحو العربي وموقف الطلبة والأساتذة العراقيين منها

داليا أنور علي

رسالة ماجستير، قسم تدريس اللغة العربية

المشرف: الأستاذ المشارك الدكتور / محمد حقي صوتشين

كانون الثاني / يناير 2013، 91 صفحة

استهدفت هذه الدراسة بحث جهود العلماء في تيسير النحو العربي سواء القدماء منهم أو المعاصرين، ومعرفة موقف الطلبة والأساتذة العراقيين حول تيسير النحو العربي. وتستند الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي حيث تستخدم الباحثة استبانة لمعرفة آراء أساتذة وطلاب قسم اللغة العربية بجامعة كركوك حول موقفهم من النحو العربي وصعوباتها إن وجدت، من خلال إجراء دراسة ميدانية لهم.

وإضافة للفصل الأول الذي يتضمن خلفية البحث وأهدافه ومشكلته، فإن البحث يحتوي على ثلاثة فصول أخرى، حيث يدرس الفصل الثاني المحاولات القديمة في تيسير النحو العربي والتي شاهدت نقطة تحول بالآراء التي طرحها ابن مضاء (1120-1196) في كتابه «الرد على النحاة». أما الفصل الثالث من الدراسة فتتناول المحاولات الحديثة في تجديد النحو العربي من بينها محاولات كل من إبراهيم مصطفى (1904-1968) وشوقي ضيف (1910-2005) بالإضافة إلى مقترحات لجنة وزارة المعارف بمصر لعام 1938، وقرارات مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة لسنة 1945، وآراء المؤتمر الثقافي الأول لجامعة الدول العربية لسنة 1947، فضلاً عن آراء وتوصيات كل من مجمع اللغة العربية في دمشق ومجمع اللغة العربية في بغداد. أما في الفصل الرابع والأخير فتقوم الباحثة من خلاله بإجراء دراسة ميدانية من أجل سبر آراء

طلاب قسم اللغة العربية وأساتذته بجامعة كركوك بالعراق حول موضوع البحث. وكانت نتيجة هذه الدراسة أن غالبية المشاركين من الأساتذة والطلبة كانت متفقة على أن النحو العربي بحاجة إلى التيسير والتجديد وأن وضعه في صيغته الراهنة غير مُرضٍ.

وفي الخاتمة استنتجت الباحثة من خلال أدبيات التيسير النحو العربي عبر التاريخ ومن خلال آراء طلاب قسم اللغة العربية وأساتذته في جامعة عراقية أن تيسير النحو العربي ينبغي أن يكون من أولويات النظام التربوي في البلاد العربية.

ملخص الرسالة باللغة التركية

ÖZET

ARAP GRAMERİNİN KOLAYLAŞTIRILMASINA YÖNELİK ÇALIŞMALAR VE IRAKLI ÖĞRENCİLER İLE ÖĞRETMENLERİN BU KONUDAKİ TUTUMLARI

A. ALİ, Dalya

Yüksek Lisans, Arapça Öğretmenliği Bilim Dalı

Tez Danışmanı: Doç. Dr. Mehmet Hakkı SUÇİN

Ocak-2013, 91 sayfa

Bu çalışmanın amacı, Arap gramerinin kolaylaştırılmasına ilişkin geçmişte ve günümüzde yapılan çalışmaları incelemek ve üniversite düzeyinde Iraklı öğrenci ve öğretim elemanlarının bu konudaki tutumlarını saptamaktır.

Betimsel-analitik bir yöntem izleyen çalışmada Irak'ta bulunan Kerkük Üniversitesi Eğitim Fakültesi Arap Dili Bölümünün öğrencilerinin ve öğretim elemanlarının Arap gramerinin kolaylaştırılmasına ilişkin görüşlerini ortaya çıkarmak için anket uygulanmıştır.

Araştırmanın arka planını, hedeflerini, problemini içeren birinci bölümünü üç bölüm daha takip etmektedir. Çalışmanın ikinci bölümü Arap gramerinin kolaylaştırılmasına ilişkin geçmişteki çalışmaları irdelemektedir. Bu çalışmaların dönüm noktasını İbn Madâ'nın (1196-1120) "er-Radd 'ala'n-Nuḥât" adlı eserinde ortaya attığı görüşler oluşturmuştur. Araştırmanın üçüncü bölümü Arap gramerinin kolaylaştırılmasıyla ilgili çağdaş yaklaşımları kapsamaktadır. İbrahim Mustafa (1904-1968), Şevkî Dayf (1910-2005) gibi araştırmacıların yanı sıra; Mısır Eğitim Bakanlığı (1938), Kahire Arap Dil Kurumu (1945), Arap Birliği I. Kültür Konferansı (1947), Şam Arap Dil Kurumu ve Bağdat Arap Dil Kurumu'nun görüş ve önerileri incelenmiştir. Çalışmanın dördüncü bölümünde ise araştırma konusuna ilişkin görüşlerini almak üzere Kerkük Üniversitesi öğrencilerine ve öğretim elemanlarına anket uygulanmıştır. Bu alan araştırması sonucuna göre, araştırma örneklemini oluşturan üniversite düzeyinde öğrenciler ve öğretim elemanları Arap gramerinin kolaylaştırılmaya ve yenileştirilmeye ihtiyaç duyduğu görüşünü paylaşmıştır.

Gerek tarihsel olarak incelenen literatür gerekse söz konusu alan araştırması, Arapça gramerinin kolaylaştırılması meselesinin Arap ülkelerindeki eğitim sistemlerinin birinci öncelikleri arasına girmesinin kaçınılmaz olduğunu göstermiştir.

ملخص الرسالة باللغة الانجليزية

ABSTRACT

ARABIC GRAMMAR SIMPLIFICATION EFFORTS AND IRAQI STUDENTS' AND LECTURERS' ATTITUDES

A. ALI, Dalya

Graduate, Arabic Language Teaching Department

Thesis Adviser: Associate Professor Mehmet Hakkı SUÇIN

January 2013, 91 pages

The purpose of this study is to examine the past and current efforts to simplify the Arabic grammar and identify the attitudes of Iraqi university students and lecturers as regards these efforts.

In this study that features a descriptive and analytical method, the students and lecturers at the Arabic Language Department of the Faculty of Education at the Kirkuk University in Iraq were given questionnaires to find out their views about the efforts to simplify the Arabic grammar.

The first chapter comprises the background, targets and problems of the study and is followed by three chapters. The second chapter discusses the past efforts to simplify the Arabic grammar. The views Ibn Mada' (1196-1120) expressed in his book "Al-Radd 'ala al-Nuhāt" represented a turning point in these efforts. The third chapter deals with the contemporary approaches to the task of making the Arabic grammar easier to learn and study. It discusses the views and proposals of scholars like Ibrahim Mustafa (1904-1968) and Shawqi Dayf (1910-2005) as well as such institutions and conferences as the Egyptian Ministry of Education (1938), Cairo Arabic Language Academy (1945), the 1st Cultural Conference of the Arab League (1947), and Damascus Arabic Language Academy and Baghdad Arabic Language Academy. The fourth chapter provides the questionnaire given to the students and lecturers at the Kirkuk University to identify their views about the subject-matter of the study. The findings of this field study indicate that the university students and lecturers agree that the Arabic grammar should be simplified and reformed.

Both the literature on this matter and the findings of this study suggest that the bid to simplify the Arabic grammar should be a top priority matter for the education systems of Arab countries.

الفهرست

i	الإهداء
ii	الشكر والتقدير
iii	الملخص
v	ملخص الرسالة باللغة التركية
vi	ملخص الرسالة باللغة الانجليزية
vii	الفهرست
x	الاختصارات
1	التمهيد
3	الفصل الأول
3	المقدمة
3	1.1 خلفية البحث / أهمية البحث
4	1.2 أهداف البحث
4	1.3 مشكلة البحث
5	1.4 فرضيات البحث
5	1.5 منهج البحث
6	الفصل الثاني
6	محاولات تيسير النحو العربي قديماً
7	2.1 نشأة النحو العربي
9	2.2 النحو العربي بين الشروح والمطولات والمتون والمختصرات
11	2.3 نقطة تحول في تيسير النحو: كتاب الردّ على النحاة لابن مضاء
20	الفصل الثالث
20	محاولات تيسير النحو العربي حديثاً
20	3.1 محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو"
24	3.2 محاولة شوقي ضيف في كتابه "تجديد النحو"
25	3.2.1 إعادة تنسيق أبواب النحو
29	3.2.2 إلغاء الإعراب التقديري والإعراب المحلي
31	3.2.3 الإعراب لصحة النطق
33	3.2.4 وضع تعريفات وضوابط دقيقة
34	3.2.5 حذف زوائد كثيرة
35	3.2.6 إضافات متنوعة
36	3.3 مقترحات لجنة وزارة المعارف بمصر (1938)
41	3.4 قرارات مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1945)
47	3.5 المؤتمر الثقافي الأول لجامعة الدول العربية (1947)

48.....	3.6 رأي وتوصيات مجمع اللغة العربية في دمشق
49.....	3.7 رأي وتوصيات مجمع اللغة العربية في بغداد
51.....	الفصل الرابع
51.....	دراسة ميدانية حول موقف الطلبة والأساتذة العراقيين من تيسير النحو العربي
51.....	أولاً: أفراد العينة
51.....	ثانياً: أدوات الدراسة الميدانية
51.....	ثالثاً: الاستبانة
52.....	رابعاً: حدود الدراسة
52.....	خامساً: المعالجة الإحصائية
53.....	4.1 آراء الطلبة حول موضوع تيسير النحو العربي
59.....	4.2 آراء الأساتذة حول موضوع تيسير النحو العربي
65.....	4.3 مقارنة بين آراء الطلبة وآراء الأساتذة
68.....	الخاتمة
70.....	المراجع
73.....	الملحقات
73.....	الملحق رقم 1: نموذج استبيان آراء الطلبة
76.....	الملحق رقم 2: نموذج استبيان آراء الأساتذة

جدول الاختصارات

ت : توفي

د.ت : دون تاريخ

م : الميلادي

ط : الطبعة

ج : الجزء

ص : الصفحة

د : الدكتور

التمهيد

يتناول هذا البحث موضوعاً مهماً وهو دراسة جهود العلماء في تيسير النحو العربي سواء القدماء منهم أو المعاصرين. الهدف الأساسي من هذا البحث هو معرفة الأسباب التي تجعل تعلم النحو العربي صعباً وإيجاد الحلول المناسبة لتعلمه بطريقة مبسطة عن طريق استبيان آراء الطلبة والأساتذة العراقيين حول تيسير النحو العربي.

وقامت الباحثة بتقسيم بحثها إلى أربعة فصول، واختتمته بالنتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث، حيث تناولت في الفصل الأول المقدمة، حيث أوضحت فيها خلفية البحث وأهميته ومشكلته وفرضياته وأهدافه. والمنهج العلمي الذي اعتمدته في كتابة بحثها وهو المنهج الوصفي التحليلي، فقد قامت بتطبيق استبانة لمعرفة آراء طلاب جامعة كركوك وأساتذتها في قسم اللغة العربية حول صعوبات النحو العربي وطرق تذليلها من خلال إجراء دراسة ميدانية لهم.

وتمّ في الفصل الثاني تناول موضوع نشأة اللغة والنحو العربي وكيفية ظهور التلحين بعد دخول الأمم الأخرى إلى الإسلام وكيفية تطور النحو على يد كل من الخليل بن أحمد الفراهيدي، وتلميذه سيبويه، كما تم عرض نظرية ابن مضاء القرطبي وكتابه "الرد على النحاة" وكيف أنه دعا إلى إلغاء نظرية العامل الذي يُعد من إحدى الصعوبات الكبرى التي يحول دون تعلم النحو العربي بصورة كافية، حيث إنه شنَّ هجوماً عنيفاً على نحو سيبويه. وأوضحت الباحثة الأسباب السياسية التي كانت وراء محاولة ابن مضاء للثورة على نحو المشرق، حيث أراد تطبيق المذهب الظاهري على النحو، كما تحدثت عن كتب الشروح والمطولات و عرضت المحاولات الأولية للعلماء من خلال المتون والمختصرات التي قاموا بها من أجل تسهيل النحو العربي مثل محاولة ابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، والزمخشري وغيرهم.

وفي الفصل الثالث تطرقت الباحثة إلى محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" الذي أوضح فيه أن للنحاة أثراً كبيراً في خلق القواعد النحوية الموجودة بين أيدينا الآن، ولكنهم لم يخلقوها من عدم وقد كان لها أصل بسيط عند عرب الجاهلية، ثم جاء النحاة فزخرفوه وعقدوه ماشاء لهم التعقيد. يمكن القول إن محاولة إبراهيم مصطفى تعد من أهم المحاولات التي أجريت في سبيل تيسير النحو العربي. وكذلك تم تناول محاولة شوقي ضيف الذي قام بتحقيق كتاب ابن

مضاء القرطبي "الرد على النحاة" ولم يكتف بذلك بل قام بتأليف كتاب "تجديد النحو" وكتابين آخرين. دعا في هذه الكتب الثلاثة إلى تيسير النحو من خلال ستة أسس.

كما تم في هذا الفصل عرض مقترحات لجنة وزارة المعارف بمصر لعام (1938)، وقرارات مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة لسنة (1945)، وآراء المؤتمر الثقافي الأول لجامعة الدول العربية لسنة (1947)، كما تناول الفصل آراء وتوصيات مجمع اللغة العربية في دمشق، وآراء وتوصيات مجمع اللغة العربية في بغداد.

أما الفصل الرابع والأخير فهو عبارة عن دراسة ميدانية لتلقي آراء طلاب جامعة كركوك وأساتذتها في قسم اللغة العربية حول موضوع البحث.

وفي الخاتمة تم عرض مجموعة من النتائج التي توصلت إليها الباحثة، وبعض المقترحات فيما يتعلق بموضوع البحث.

وربما هذا البحث الذي نقدمه سيكون دافعا مهما لكثير من الكتاب والباحثين لسد الفراغ الحاصل في هذا المجال.

الفصل الأول

المقدمة

1.1 خلفية البحث وأهميته

يعد الكثير من مؤرخي تاريخ الأدب العربي أبو أسود الدؤلي واضع النحو العربي ومؤسسه، وقد نضج وتطور على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 789)، فهو الذي أتى في علم النحو بما لم يأت بمثله أحد من قبله في تصحيح القياس، والتصريف، حيث أن النحو وصل إلينا عن طريق تلميذه سيبويه (ت 796) في كتابه المسمى "الكتاب" الذي يعد أقدم كتاب في النحو والصرف بين أيدينا حتى الآن.

غير أن سيبويه تلميذ الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي كان ضابطاً لما أخذه عن شيخه الخليل أراد هو وتلاميذه من بعده تقعيد هذه الدراسة وإحكام أصولها فترخصوا في استخدام مصطلحات ليست من اللغة في شيء كالعامل والمعمول والناصب والجازم والجار وغيرها مما مهد السبيل للفلسفة الكلامية والمنطق اليوناني بما لهما من قياسات ومصطلحات وتوجيهات أن ينفذوا إلى هذا الدرس اللغوي وتتم لهما السيطرة وتكون لهما الغلبة عليه.

ثم تعقد النحو بمرور الزمن عندما دخلته أمور ليست منه وكثرت تأليف موسوعات البحث في العلة والمعلول والعلل الثواني والثالث، وكثرت الكتب والشروح وشروح الشروح، وعلى أساسه ظهرت فكرة التيسير النحوي الذي ساد في الدراسات النحوية المعاصرة، ولاسيما في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، فظهرت محاولات عديدة حول هذا الموضوع ومن هذه المحاولات قديماً محاولة ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة"، وحديثاً محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه "أحياء النحو" ومحاولة مهدي الخزومي في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه" و"في النحو العربي قواعد وتطبيق" ومحاولة محمد خير الحلواني في كتابه "النحو الميسر"، ومحاولة شوقي ضيف في تحقيقه وتقديمه لكتاب "الرد على النحاة" لابن مضاء القرطبي وفي كتبه "تجديد النحو" و"تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده"

"تيسيرات لغوية"، ومحاولة رفاعة الطهطاوي في كتابه "التحفة المكتبية لتقريب العربية"، وكذلك محاولة علي جارم وحفني ناصف في كتابهما "النحو الواضح"، وغيرها من المحاولات.

لم يتفق أصحاب التيسير النحوي المعاصر على مفهوم محدد للتيسير، بل على اصطلاح واحد لهذه الفكرة، فقد ذهبوا مذاهب شتى، فمنهم من أطلق عليه مصطلح: التيسير أو الإحياء أو التجديد أو التبسيط والإصلاح أو التعديل أو التقريب أو التسهيل وغير ذلك. ولكنهم أجمعوا على أنه محاولة لتقريب النحو للناشئة أو لإعادة النظر في القواعد النحوية القديمة وطرحها بأسلوب علمي رصين في ضوء التراث، أو تقديم النحو مبرراً من العلل والتفريعات والتأويلات، مما يجعلها سهل المتناول قريب المأخذ من أذهان المتعلمين باستخدام مناهج وطرائق تربوية مختلفة.

1.2 أهداف البحث

الهدف الرئيسي من إجراء هذا البحث هو معرفة الأسباب التي تجعل تعلم النحو العربي بهذه الصعوبة وإيجاد الطرق المبسطة لها عن طريق استبيان آراء الطلبة والأساتذة العراقيين حول تيسير النحو العربي. ويهدف البحث أيضاً إلى الكشف عن جهود علماء النحو العربي في هذا المجال، والحصول على بعض التوصيات والمقترحات من أجل أن يكون النحو العربي سهلاً وواضحاً ويسيراً على المتعلم.

1.3 مشكلة البحث

كانت صعوبة النحو وما تزال من المشكلات التي طالما فكر في تيسيرها الباحثون، وذهبوا في شأنها مذاهب شتى. وما زالت أيضاً مثار الشكوى من المعلمين والمتعلمين على حد سوى.

1.4 فرضيات البحث

من أهم فرضيات هذا البحث هو تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة والذي يؤدي إلى تعقيد النحو العربي، ونظرية العامل أيضاً تعتبر من أهم معوقات تيسير النحو، وكذلك الأساليب المتبعة في تدريس النحو العربي لها دور كبير في تيسير النحو العربي أو تعقيده.

1.5 منهج البحث

اتبعت الباحثة في كتابة البحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت بتحضير قائمة أسئلة استبانة لمعرفة آراء الطلبة والأساتذة العراقيين في كلية التربية/ جامعة كركوك حول موقفهم من النحو العربي وصعوباتها، من خلال إجراء دراسة ميدانية لهم.

الفصل الثاني

محاولات تيسير النحو العربي قديماً

تعتبر اللغة العربية من اللغات السامية مثل الآرامية والعبرية وتمتاز بكثرة مرونتها، وسعة اشتقاقها. فمثلاً بإمكاننا الاشتقاق من الضرب: ضَرَبَ، واضْرَبَ، وضارب، ومَضْرُوب. وسموا آلة الضرب مَضْرَباً، ومَضْراباً. وقالوا ضاربه أي جالده، وتضرب الشيء، واضطرب تحرك وماج، وحديث مَضْرَب، وأمر مضطرب، والضريبة ماضربته بالسيف وضاربه في المال من المضاربة (أمين، 1961: 289-290).

هذه المرونة من اشتقاق ومجاز وقلب هي التي جعلت اللغة العربية تستطيع أن تكون لغة العلم والفلسفة، واستطاعت أن تستوعب العلوم التي نُقلت إلى اللغة العربية من اليونان والفرس من فلسفة وأدب ومنطق وعلم وهندسة وطب وإدارة وسياسة. فقد نجح العرب في وضع مصطلحات عربية مقابل المصطلحات اليونانية والفارسية وعندما يصعب عليهم ذلك خاصة عندما تكون الكلمات لنباتات وحيوانات وآلات وأمراض ومآكل لم يكونوا يعرفوها فإنهم كانوا ينقلون الكلمات الأعجمية نفسها إلى اللغة العربية (أمين، 1961: 290-291).

وكانت جزيرة العرب سليم النطق ولكن بعد دخول غير العرب إلى الإسلام بدأ اللحن ينتشر فيها. وظهر خطر اللحن كذلك في كلام الموالي والمتعربين، والأعاجم الذين اعتنقوا الإسلام. أثار هذا الخطر انتباه رجال الأمة العربية حيث جاء في كتاب البيان والتبيين: "كتب الحصين بن أبي الحرّ إلى عمر كتاباً، فلحن في حرف منه، فكتب إليه عمر: "أن قنّع كاتبك سوطاً" (الجاحظ، 1985: 71-72). واللعن كان أنواعاً: لحن في الإعراب فلا يصححون آخر الكلمات كما تقتضيه قواعد النحو، كأن ينصب الفاعل أو يرفع المجرور كالذي رأوا: ان رجلاً قال لآخر: احضرني قال قد دعوته لكل ذلك يأبى - برفع كل- ولحن في بناء الكلمة كالذي قيل: إن نبطيا سئل: لم اشتريت هذه الأتان قال أركبها، وتلد لي (بفتح اللام). ولحن في تركيب الجمل كالذي حكى الجاحظ قلت لخدام لي: في أي صناعة أسلم هذا الغلام؟ قال: أصحاب سَند، نِعالٍ، يريد أصحاب النعال

السندية. وأحياناً يلجأ الرجل منهم إلى إسكان آخر الكلمات، وترك الإعراب خوفاً من اللحن (أمين، 1961: 294-295).

وبإمكاننا أن نكثر من هذه الروايات والأمثلة التي تملأ الكتب الكلاسيكية التي نسميها حالياً بالموسوعية. وهنا يتحتم علينا البحث بشكل موجز عن نشأة النحو العربي وما يخص بها من مقولات وروايات حتى نتمكن من سرد خلفية لأعمال تيسير النحو العربي قديماً.

2.1 نشأة النحو العربي

اختلف علماء النحو حول نشأة النحو العربي، فقد قيل إن واضعه هو علي بن أبي طالب، إذ سمع أعرابياً يقرأ "لا يأكله إلا الخاطئون" فوضع النحو. بينما أرجع محمد ابن سلام الجمحي (ت 845) نشأة النحو إلى أبي الأسود الدؤلي، فهو الذي اقترح على زياد أمير البصرة بأن يأذن له لكي يضع للعرب ما يعرفون به كلامهم (مكرم، 1993: 11-12؛ الحديثي، 2001: 45-47)، فوضع كتاباً فيه جمل عربية وقال لهم: انحو هذا النحو ومن هنا جاءت تسمية النحو (جمال الدين، 1985: 24)، ويذكر الرواة السبب الذي جعل أبا الأسود الدؤلي أن يفعل ذلك ما سمعه من ابنته: "ما أحسن السماء" برفع كلمة "أحسن" فقال لها: نجومها، فقالت: إني لم أرد هذا، وإنما تعجبت من حسنها، فقال لها: إذن قولي: ما أحسن السماء" بفتح الكلمتين. وتقول بعض الروايات بأن واضع النحو العربي هو عبدالرحمن ابن هرمز الأعرج، بينما بعضهم يقول بأن أول من وضعه نصر ابن عاصم (مكرم، 1993: 11-12؛ الحديثي، 2001: 45-47).

وقيل كذلك بأن من الأسباب التي أدت إلى ظهور النحو العربي تفشي اللحن في كلام العرب وخاصة بين الموالي والمتعربين الذين دخلوا إلى الإسلام (الفضلي، 1986: 6)، بينما يؤكد عبده الراجحي أن النحو العربي شأن العلوم الإسلامية الأخرى نشأ لفهم القرآن (الراجحي، 1979: 11). ويوافق ت.ج.دي. بور في كتابه "تاريخ الفلسفة في الإسلام" بأن كتاب سيبويه هو ثمرة جهود النحويين القدامى، وليس نتيجة جهده فقط (دي بور، د.ت.: 54-55).

نستنتج من هذا كله أن اللغة العربية تعرضت لسلسلة من التغيرات البنيوية التي جعلتها تبتعد عن اللغة العربية الفصحى مما وسع الهوة بين لغة الكتابة ولغة الاتصال الشفهي أي العامية التي يسميها الجاحظ لغة المولدين والبلديين، وهذه الصيغة اللغوية الأدنى لها الفاظ غير منتقاة، وتتسامح في الإعراب وتميل إلى إسكان أواخر الكلمات. ولغة الطبقة الراقية والمتعلمة هي لغة كتابية معربة متغيرة، لذلك انصرف النحاة إلى أخذ الكلام الفصيح من البادية والابتعاد عن الحضر لأنهم قد فسدت لغتهم (أمين، 1961: 295-296). حيث بذل المسلمون جهوداً عظيمة في تجميع لغتهم من مصادرها الأصلية ونقصد بذلك القبائل المشهورة بلغتها الفصيحة مثل هذيل وتميم وقيس وبذلك أصبحت اللغة العربية لغة علمية (زيدان، 1978: 86).

أراد علماء النحو أن يضعوا قواعد كلية للجزئيات، فقد رأوا "جاء محمد" و"ذهب علي" و"حسن منظره" فالضمة هنا دال على الفاعل، لذلك وضعوا القاعدة التالية "الفاعل مرفوع"، فالقاعدة آنفة الذكر تم وضعها عن طريق جهود مضمينة بذلها علماء النحو السابقين وهي بفضلهم يعرفها طلاب الابتدائية في الوقت الحالي (أمين، 1961: 277-279).

لقد وضع علماء اللغة القواعد، والتي تم التوصل إليها عن طريق استقراء بعض الأمثلة، ثم عمّموها على كافة الأمثلة اللغوية، فمثلاً وضعوا قواعد بأن الماضي إذا كان كذا فمضارعه كذا وأمره كذا واسم الفاعل بهذه الصيغة، فهم لم يسمّعوا هذه الصيغ من العرب، بل إنهم توصلوا إليها عن طريق القياس، أي عن طريق استنتاج من بعض الأمثلة توصلوا إلى قواعد عامة ثم طبقوا هذه القاعدة على الأمثلة الجديدة، فأرادوا أن يسمّوا الضمة على دال محمد وياء علي وراء منظره رفعاً، وأن يسمّوا هذه الكلمات فاعلاً، وإن يضعوا القاعدة "الفاعل مرفوع" وكذلك فعلوا في قواعد الصرف وبذلوا في ذلك جهداً غريباً في تتبع النصوص وإعمال الفكر واستخراج القاعدة (أمين، 1961: 277-279). والجدير بالذكر أن القياس لم يكن الأداة الوحيدة في استنتاج قواعد اللغة العربية عند النحاة، إذ اعتمد نحاة الكوفة على السماع من كلام العرب مهما كان شاذاً أو نادراً أكثر من اعتمادهم على القياس الذي فضله نحاة البصرة (ضيف، د.ت: 123).

فالنحويون باستخدامهم القياس أهدروا كثيراً من الصيغ التي كان ينطق بها العرب وذلك من أجل وضع قواعد كلية وشددوا على احترامها، وخضع الناس إلى تأثيرهم، لأنهم كانوا هم المسيطرين على التعليم في تلك الفترة. فالنحويون بقياسهم قد أهدروا كثيراً من الاستعمالات التي

كان ينطق بها العرب في نظير وضع قواعدهم الكلية وشددوا على احترامها، وخضع الناس لها لأنهم كانوا المسيطرين على التعليم وأطلقوا على ما خرج عن قواعدهم التي وضعوها شذوذاً أو أولوها بالشكل الذي يتفق مع مذهبهم (أمين، 1961: 282).

2.2 النحو العربي بين الشروح والمطولات والمتون والمختصرات

كما ذكرنا سابقاً أراد سيبويه وتلاميذه من بعد أستاذه الخليل تقعيد هذه الدراسة وإحكام أصولها، حيث إن النحو عند سيبويه وأستاذه الخليل يقوم على نظرية أساسية وهي نظرية العوامل، وبدأ سيبويه بعرض الفعل وتعديه ولزومه، وتلاه بما يعمل عمله من أسماء الفاعل والمفعول والمصادر والصفة المشبهة واسم التفضيل.

وتتوالى أبواب النحو ويتوالى معها عمل العوامل مذكورةً ومحدوفة، مما يفتح الأبواب على مصاريعها لكثرة التأويل والتقدير في الصيغ، ويسوق سيبويه ذلك في كثرة من العلل والأقيسة يرويها عن أستاذه. ويروي أن بعض معاصري الخليل سأله: "أعني العرب أخذت ما تذكره من العلل أم اخترعته من نفسك؟" فأجابه: "إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علّة لما علّته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسْت. وإن تكن هناك علّة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك، فإن سنح لغيري علّة لما علّته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها" (الزجاجي، 1979: 65-66).

وتتدافع في كتاب سيبويه سيول من تعليقات الخليل كما تتدافع سيول من أقيسته، وأضاف سيبويه إلى هذه التعليقات والأقيسة كثيراً من الأقيسة والتعليقات، وفتحاً معاً باب التمارين غير العلمية على مصاريعه، مما فسح المجال لكثير من الصيغ الافتراضية المقترحة التي لم تأت عن

العرب (ضيف، 1968: 46، 55، 80، 91). ولربما هذا ما جعل النحاة من بعد سيبويه يشرحون كتابه مراراً وتكراراً، حيث قام أبو سعيد السيرافي (ت 978) وأبو محمد عبد الله بن جعفر درستويه (ت 958) بشرحه (ابن النديم، 1978: 93، 95). وإلى جانب شرح كتاب سيبويه أخذت تؤلف كتب مطولة في النحو كثيرة من أهمها المقتضب للمبرد (ت 898) (سيبويه، 1966: 42-1)، وكتاب الأصول الكبير لابن السراج (ت 928)، والمفصل للزمخشري (ت 1143)، وشرح المفصل لابن يعيش (ت 1245)، ونتائج الفكر في النحو للسهيلي الأندلسي (ت 1185) وكان يشغف بالعلل النحوية. وكتاب "الإيضاح في علل النحو" للزجاجي (ت 948)، والموسوعة النحوية الكبيرة للخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 1001)، وكتاب "ارتشاف الضرب" لأبي حيان الأندلسي (ت 1344) (ضيف، د.ت.: 11-12)، ومؤلفات أبي علي الفارسي (ت 987) مثل العسكرية وغيرها (ضيف، د.ت.: 11؛ المخزومي، 1986: 14).

تطرقنا في الأعلى إلى شروح كتاب سيبويه وإلى كتب المطولات التي ألّفت إلى جانب هذه الشروح والتي سادت فيها الكثير من التفريعات والأقيسة والتعليقات والتخريجات والتأويلات والتمارين الافتراضية. فأحس النحاة بأن الدارسين عزفوا عن قراءة هذه المطولات، فألفوا المتون والمختصرات. وكان أول من عني بذلك الأخفش الأوسط (ت 830) الذي وضع "الأوسط في النحو"، وأبي عمر الجرمي (ت 839) تلميذ الأخفش الأوسط كان له مختصر في النحو (ضيف، د.ت.: 13-14)، وألف ابن جني كتاب اللمع، وألف أبو علي الفارسي صاحب "الموسوعات" كتاباً مختصراً في النحو أسماه "الأوليات في النحو"، ولعبد اللطيف البغدادي (ت 1230) "قبسة العجلان في النحو" (ضيف، د.ت.: 14-15)، وألف أبو الفتح ناصر صدر الأفاضل بن أبي المكارم المطرزي (ت 1213) مختصراً في النحو باسم "المصباح" (القفطي، 1986b: 339)، ولأبي علي عمر بن محمد الشلوبيني الأندلسي (ت 1247) مختصر باسم "التوطئة"، ولمحمد بن مالك الأندلسي (ت 1273) "عدة الحافظ وعمدة الالفاظ" (ضيف، د.ت.: 15)، ولابن درستويه مختصر في النحو أسماه "الهداية" (القفطي، 1986a: 113)، ولعبد القاهر الجرجاني (ت 1078) مختصر في النحو سماه "الجمال" واختصره الخطيب التبريزي أبو زكريا يحيى بن علي (ت 1108) في مقدمة موجزة، وللزمخشري مختصر اسمه "الأنموذج" وللبيضاوي (ت 1316) مختصر في النحو أسماه "لب اللباب في علم الإعراب"، ولابن آجروم أبي عبد الله محمد بن محمد الصنهاجي المشهور بابن آجروم (ت 1323) مقدمة موجزة في النحو تعرف بـ "متن الأجرومية"

(ضيف، د.ت.: 15) وألف أبو حيان النحوي صاحب أكبر موسوعة في النحو مختصراً في النحو سماه "اللمحة البدرية في علم العربية" (ابن الحاجب، 1984: 21)، وألف ابن هشام الأنصاري (ت 1359) مختصراً أسماه "الإعراب عن قواعد الإعراب"، ثم ألف مختصراً أوسع منه أسماه "قطر الندى"، ثم توسع فألف "شذور الذهب" (ضيف، د.ت.: 16-17). وهناك مؤلفات كثيرة أخرى.

كشفت عملية الإحصاء وجود أكثر من أربعين متناً بعنوان مختصر في النحو، وأكثر من عشرة كتب بعنوان الموجز أو الوجيز في النحو، وأكثر من عشرين رسالة بعنوان مقدمة في النحو أو في علم النحو، وأكثر من خمسة مصنفات بعنوان المدخل إلى النحو (صاري، 2001: 98).

2.3 نقطة تحول في تيسير النحو: كتاب الردّ على النحاة لابن مضاء

كتب ابن مضاء كتابه "الرد على النحاة" في عصر الموحدين حيث شهد ذلك العصر تطوراً في مجالات عديدة: علمية وفلسفية وأدبية يكفي أن نذكر أنه العصر الذي ظهر فيه ابن طفيل وابن رشد وغيرهم. فقد سعى أمراء دولة الموحدين إلى إيقاظ عقل الشعب وتقوية نزعة التفكير المستقل ليكون عقلاً ثائراً على المذاهب والآراء التي تربك الإنسان (ابن مضاء، 1988: 13).

ولكي نفهم ثورة ابن مضاء بصورة واضحة يجب أن نتحدث عن دولة الموحدين وكيفية نشأتها والمبادئ التي قامت عليها.

مؤسس دولة الموحدين اسمه "محمد بن تومرت" من قبيلة "مصمودة" البربرية، ومن أبناء جبل السوس في الجنوب الغربي من مراكش، عاش فترة في قرطبة وشهد بعينه إحراق كتب الإمام الغزالي. وقرأ في قرطبة على ابن حزم. ورحل إلى بغداد وتلقى تعاليم المذهب الأشعري واعتنقها وتأثر بها ثم عاد إلى المغرب. وأعلن ثورته ضد المرابطين الذين كانوا يحكمون المغرب، إذ كان يرفض توجهاتهم في التجسيم وأنكر على علمائهم الاهتمام البالغ فيه بالفروع دون الأصول (أمين، د.ت.: 31-33؛ ابن أثير الجزري، د.ت.: 602-606؛ ابن مضاء، 1988: 13-14) وسمي أتباع ابن تومرت بالموحدين وسمي أتباع يوسف بن تاشفين بالمرابطين (أمين، د.ت.: 31-33).

وبعد وفاة ابن تومرت عام (1129) تولى الخلافة "عبد المؤمن بن علي" الذي يعتبر المؤسس الحقيقي لدولة الموحدين ففي عهده امتدت سيطرة الموحدين من طرابلس إلى السوس الأقصى، وبعد وفاته تولى الخلافة ابنه يوسف (ت 1184) الذي كان عالماً في الفقه والفلسفة واللغة ثم تولى ابنه يعقوب (ت 1198) الذي يعد أعظم خلفاء هذه الدولة، ودعا هذا الأخير كما يقول ابن خلكان: "أمر برفض فروع الفقه كما أمر الفقهاء بأن لا يفتوا إلا بالكتاب والسنة النبوية ولا يقلدوا أحداً من الأئمة المجتهدين القدماء بل تكون أحكامهم بما يؤدي إليه اجتهادهم." (ابن مضاء، 1988: 16).

وكما ذكرنا سابقاً إن المرابطين بالغوا في الاهتمام بالفروع في الفقه ولذا احتل الفقهاء في تلك الدولة مكانة كبيرة في ذلك يقول صاحب كتاب المعجب: "وفي عهد المرابطين عظم أمر الفقهاء لأن أمراءهم لم يكونوا يقطعون أمراً، ولا يثبتون في صغير من الأمور ولا كبير، إلا بمحض أربعة من الفقهاء فبلغ الفقهاء في أيامهم مبلغاً عظيماً لم يبلغوا مثله في الصدر الأول من فتح الأندلس... تكثر لذلك أموالهم واتسعت مكاسبهم" (أمين، د.ت.: 33).

ويقول عبد الواحد المراكشي صاحب "المعجب في تلخيص أخبار المغرب": "في أيامه انقطع علم الفروع، وخاصة الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذاهب بعد أن يجرد ما فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ففعل ذلك، فأحرق منها جملة في سائر البلاد، كمدونة سحنون وكتاب ابن يونس، ونوادر أبي زيد ومختصره، وكتاب التذهيب للبراذعي، وواضحة ابن حبيب، وما جانس هذه الكتب وفي نحوها. ولقد شاهدت وأنا يومئذ بمدينة فاس يؤتى مثلها بالأحمال، فتوضع وتطلق فيها النار" (ابن مضاء، 1988: 16).

كل ذلك لأجل - كما يذهب صاحب المعجب - القضاء على مذهب مالك في المغرب والتركيز على ظاهر القرآن والسنة النبوية وعدم الدخول في الآراء المتعددة التي هي في رأيهم تربك الناس (ابن مضاء، 1988: 16-17).

كتب ابن مضاء كتابه "الرد على النحاة" في ظل حكم يعقوب بن يوسف الذي رأيناه يأمر بحرق كتب المذاهب الفقهية الشرقية ويرد فقههم إليهم. وأراد ابن مضاء أن يفعل في النحو ما فعله يعقوب بن يوسف في الفقه أي أن يرد نحو المشرق إليهم ويستبعد من النحو التأويلات

الكثيرة ويرفض تعدد الأسباب لمسائل النحو وحاول تطبيق المذهب الظاهري على النحو العربي. ولقد كان ابن مضاء قاضي قضاة في دولة الموحدين أي أحد رجالات دولة الموحدين البارزين وامتشد في إيمانه بالمذهب الظاهري.

وكما يقول محمد عيد (1989: 6): "كان مذهب الفقهي الظاهري وموقف هذا المذهب من النصوص الدينية دافعين له إلى أن يسلك النهج نفسه في نظريته لنصوص اللغة والطريقة التي تدرس بها هذه النصوص نحويًا، فرأى أن تلك الدراسة قد اختلط فيها الأصيل الذي يفيد النطق بالدخيل الذي يعوق تلك الفائدة وامتلك حرية عقله وشجاعة قلبه وقدم رأيه في كتاب صغير الحجم كبير الشأن أسماه "الرد على النحاة".

يعتبر ابن مضاء القرطبي من أعظم الثائرين على النحو العربي، حيث قال بعضهم بأنه أراد هدم النحو وأقيسته، كما هدم الفقه. وقد وضع ابن مضاء ثلاثة مصنفات، اثنان منها في النحو "الرد على النحاة" و"المشرق في النحو"، والثالث "تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان"، وكما هو مفهوم من اسم الكتاب فإنه يرفض التفاسير والتأويلات الكثيرة للنصوص القرآنية (TOPRAK, 1995: 208).

سوف نعرض آراء ابن مضاء كما عرضها في كتابه "الرد على النحاة" الذي نشره شوقي ضيف سنة 1947، وفيه يهاجم بشدة نظرية العامل في النحو داعيًا إلى إلغائها حتى يتخلص النحو من كل ما دخل عليه من تأويل متعسف لظاهر الصيغ العربية من علل وأقيسة احتمالية وتمارين افتراضية.

وكان هدف ابن مضاء تطبيق المذهب الظاهري الذي يدعو إلى التزام بحرفية النص في القرآن الكريم والسنة النبوية، وعدم اللجوء إلى التأويل أو التفسير المتعسف. ودعا إلى إلغاء العلل والأقيسة في المسائل الفقهية (ضيف، د.ت.: 18).

وابن مضاء يطبق المذهب الظاهري على النحو العربي ويدعو إلى حذف جميع القواعد غير الضرورية فيقول: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه" (ابن جني، 1952: 109).

ونلخص آراء ابن مضاء في خمس نقاطٍ كالآتي:

أولاً: إلغاء نظرية العامل

هاجم ابن مضاء نظرية العامل في النحو بشدة وحاول أن يبين فساد هذه النظرية وإنها غير ضرورية في النحو ولا يؤدي إلا إلى تعقيد النحو العربي وإبعاد الناس عنه، حيث يقول عباس حسن (1971: 196): "إن نظرية العامل - فضلاً عن أنها تسهم في تعقيد النحو - تؤدي إلى إفساد الأساليب البيانية الناصعة، وإن خطرهما تجاوز المسائل النحوية إلى التحكم الضار في فنون القول الأدبي الرائع. وإن حرص النحاة وتمسكهم بالعامل إنما هو آت بفضل ما تقرر في العقائد الدينية ومجادلات علم الكلام من أن لكل حادث محدثاً، ولكل موجود موجداً، ولا يصح في الذهن مخلوق بغير خالق ولا مصنوع بغير صانع".

ويبين ابن مضاء إن هدفه إلغاء كل القواعد والأسس التي لا تؤدي في حالة إلغائها إلى الإخلال بالنحو وقوانينه ويقول في مقدمة كتابه "وإني رأيت النحويين -رحمة الله عليهم- قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانتهم عن التغير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا مالا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها" (القرطبي، 1979: 64). والمقصود من كلامه هذا هو أن النحاة قد وضعوا قواعد اللغة لحفظ كلام العرب من اللحن إلا أنهم تجاوزوا هدفهم هذا عندما وضعوا قواعد لا لزوم لها وبالغوا في ذلك، مما أدى إلى تعقيد النحو العربي وتنفيذ الناشئة من دراسته.

وقبل أن نعرض آراءه في نظرية العامل يجب أن نحدد بدقة ماهي نظرية العامل وما الذي يقصده النحاة منها، والعامل كما يعرفه الجرجاني: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب" (الجرجاني، 1985: 150).

ومن قوانين المنطق إن لكل شيء سبباً وأن لكل حادث محدثاً، بعبارة أخرى لا يوجد شيء بدون سبب والنحاة يطبقون هذا المبدأ في علمهم بدقة، لهذا السبب نشأ لديهم نظرية العامل التي تعني لديهم السبب الذي يجعل الكلمة مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة. فالنحاة يرون أن الحركات في آخر الكلمة تتبدل بشكل مطرد وادعوا أن هذه نتيجة لسبب معين ويحاول النحاة

تحديد السبب (ثويني؛ لطيف، 2009: 106). فمثلاً: (ضرب زيدٌ عمراً) الضرب هو السبب كما يزعم النحاة في رفع (زيد) والنصب في (عمراً)، (القرطبي، 1988: 25) ولكن وجد النحاة صعوبة في إيجاد لكل حركة إعرابية عاملاً لفظياً يأتي قبلها ولهذا لجأوا إلى التقدير وتعسفوا في هذا المجال إلى درجة كبيرة فإذا جئت لهم بمثال "زيداً رأيته" وسألتهم عن العامل الذي نصب زيداً أجابوك أنه فعل مستتر تقديره "رأيت" ولهذا نصب الجملة كالاتي: "رأيت زيدا رأيته". وإذا ذكرت لهم الآية القرآنية: "وإن أحد من المشركين من استجارك..." وسألتهم عن العامل الذي رفع كلمة "أحد"، ردوا أنه فعل مستتر تقديره "استجارك" فتصبح الآية: "وان استجارك أحد من المشركين استجارك..." (ثويني و لطيف، 2009: 108).

إن ابن مضاء يثور على هذه النظرية ويزعم أنها تعيق اللغة وليس في ورائها نفع أو فائدة وبين تهافتها ويقول "إن القول بذلك باطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء، لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه، منها أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حين يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب (زيداً) بعد (إنّ) في قولنا (إنّ زيداً) إلا بعد عدم إن" (ابن مضاء، 1988: 25).

ويرد ابن مضاء على الذين يزعمون أن معاني العوامل هي الفاعلة لا ألفاظها المدومة، ويقول بأن العامل أو الفاعل إما أن يفعل بإرادة كالبشر والحيوان، وإما أن يفعل بالطبع، كما تحرق النار ويبرد الماء والعامل في النحو ليس فاعلاً بإرادة ولا بالطبع (ابن مضاء، 1988: 26).

ويرد كذلك على الذين يزعمون أن العامل اخترعه النحاة لتسهيل تعليم النحو ولكنه يرفض ذلك ويعتقد بأن الأخذ بنظرية العامل يؤدي إلى تعقيد لا مبرر له، ويقول: "حط كلام العرب عن رتبة البلاغة، وادعاء النقصان فيما هو كامل" (ابن مضاء، 1988: 26).

ويناقش ابن مضاء العوامل المحذوفة التي هي في رأيه تؤدي إلى فساد اللغة وانحطاطها ويقسم العوامل إلى ثلاثة أنواع هي:

- 1- قسم حذف لعلم المخاطب به، كما ورد في الآية: "وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا" (سورة النحل، 30)، يعني أنزل خيراً.

2- قسم حذف والكلام ليس في حاجة إليه لإتمام المعنى مثل (أ زيدا ضربته) فإن النحاة يتعسفون في تقدير عاملاً محذوفاً عمل النصب في (زيداً) ويرد ابن مضاء على ذلك أن المتكلم لا يمكن أن يكون قد قصد إليه، وأن السبب الذي جعل هؤلاء النحاة يذهبون إلى هذا الرأي هو قاعدتهم التي وضعوها في باب العامل وهي: أن كل منصوب لابد له من ناصب (ابن مضاء، 1988: 26).

3- القسم الثالث من العوامل المحذوفة التي يقدر النحاة العوامل المحذوفة بشكل يؤدي إلى تغيير المعنى بشكل كامل مثل (يا عبد الله) ويقدر الفاعل محذوف وتقديره (أدعو) ولو قال المتكلم (أدعو عبد الله) فإن ذلك يؤدي -في رأي ابن مضاء- إلى تغيير المعنى بشكل كامل (ابن مضاء، 1988: 26-27).

ويرد ابن مضاء على الذين يدعون بأن نظرية العامل قد أجمع العلماء عليه ويقول: "إعلم أن إجماع أهل البلدين (يعني البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك به أن لا تخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فإذا لم يعط بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه" (ابن مضاء، 1988: 28).

ثانياً: إلغاء العلل الثواني والثالث

لم تقتصر دعوة ابن مضاء على إلغاء نظرية العامل بل دعا كذلك إلى إلغاء العلل الثواني والثالث، فالمنهج الظاهري يدعو إلى إلغاء العلل في الفقه، وأراد ابن مضاء تطبيق هذه النظرية في النحو أيضاً.

ولكن ابن مضاء لا يريد إلغاء العلل كلها إذ إنه يبقي العلل الأولى لأنه يراها ضرورية فمثلاً أن كل فاعل مرفوع أما لماذا رفع فإن ابن مضاء يرفض تعليل ذلك أي العلل الثواني والثالث ويرد بأن الفاعل مرفوع لأن العرب هكذا نطقت فيقول (ابن مضاء، 1988: 35-36): "مما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيد): لم رُفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع. فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال

له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة، لينقل حكمه إلى غيره، فسأل لم حُرِّم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه. ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه وقال: فلم لم تُعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول به؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل، ولأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد. والمفعولات كثيرة فأعطى الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطى الأخف الذي هو النصب للمفعول، لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة، ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون. فلا يزيدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع. ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله. إذ قد صحَّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم".

والملاحظ أن ابن مضاء لا يريد أن يطوّل الجدل غير المنتج حول مسائل النحو إلى ما لا نهاية.

ثالثاً: إلغاء القياس

ويرفض ابن مضاء القياس كذلك، لأن القياس كما هو معروف يتكون من أصل وفرع وعلة وحكم، أي يقوم على العلل التي رأينا أن ابن مضاء رفضه. فبدأ بتعليل النحاة لإعراب الفعل المضارع لأنه يشبه الاسم أي لقياسه على الاسم حيث يقول ابن مضاء (1988: 39): "فالاسم أصل في الإعراب والفعل فرع، وهي فرعية يأخذها الفعل لعلتين، لا لعلّة واحدة، أما العلة الأولى فهي أنه يكون شائعاً فيتخصص على نحو ما نعرف في الأسماء، فإن كلمة (رَجُل) تصلح لجميع الرجال، فإذا قلت (الرَجُل) اختص الاسم بعد أن كان شائعاً".

نرى الأمر نفسه في الفعل المضارع، فمثلاً كلمة (يذهب) تصلح للحال والاستقبال، أما إذا قلنا (سوف يذهب) فقد اختص الفعل (يذهب) في هذه الجملة بالمستقبل بعد أن كان شائعاً. والعلة الثانية التي هي أن لام الابتداء تدخل على الفعل المضارع مثلما تدخل على الاسم فمثلاً (إنَّ زيداً يقوم) و (إنَّ زيداً لقائم) أي لأجل هاتين العلتين فإن المضارع ينطبق عليه أحكام الاسم (ابن مضاء، 1988: 39).

وهذا كله مردود من وجهة نظر ابن مضاء؛ إذ يرى فيه إغراقاً في التفسير وبعداً في التقدير، فلم يكن الإعراب أصلاً في الاسم وفرعاً في المضارع؟ إن المعقول أن يكون أصلاً فيهما جميعاً؛ لأن كلا منهما له أحوال متعددة مختلفة لا تعرف إلا بالإعراب؛ فلا داعي لأن نجعل الإعراب أصلاً في الأسماء وفرعاً في الأفعال، وإن خيراً من ذلك كله أن نقول: إن الفعل المضارع يعرب إذا لم يتصل بنون النسوة ولا بنون التوكيد، ومعنى ذلك أننا نصف أحوال الأشياء في نفسها، ولا نلجأ إلى تعليل هذه الأحوال ولا إلى فرض قياس بينها وبين غيرها؛ لأن ذلك يوقعنا في مشاكل نقيمها ولا داعي لها (ابن مضاء، 1988: 39-40).

رابعاً: إسقاط التمارين غير العملية

هذا هو الأساس الرابع الذي قرر ابن مضاء إلغاءه ليريح الناس منه، فقرر إلغاء كل المسائل التي لا تفسر صيغاً نطق العرب بها، ومنها مسألة التمارين غير العملية. وقد ضرب ابن مضاء (1988: 43) لهذه التمارين مثلاً هو قول النحاة: " ابن من البيع على مثال فُعْل"، فيقول شخص: (بوع) محتجاً بأن الياء سُكنت وضم ما قبلها فقلبت واواً، قياساً قالتها العرب في: (موقن وموسر)، ومن الممكن أن يقول شخص آخر: (بيع) محتجاً بأن الياء سُكنت وضم ما قبلها فقلبت الضمة كسرةً قياساً على ما قالتها العرب في (بيض وعين وغيد) في جمع (بيضاء وعيناء وغيداء).

ويقف ابن مضاء (1988: 43-44) فيورد حجة كل من القولين، ويبين أن هذه التمارين شغلت النحاة بوجوه وعلل لا حاجة لنا بها سوى التمرين فيما لا فائدة فيه، وماهي الفائدة التي سيُحصل عليها من صيغة (بوع أو بيع) التي لم يذكرها العرب.

خامساً: إلغاء باب التنازع والاشتغال

تحدث ابن مضاء عن بابي التنازع والاشتغال في النحو، ودعا إلى أن يُتَخَفَّ منهما وذلك بحذفهما، ورفض فيهما الأساليب الملتوية عن الأسلوب العربي القويم والتي دعت إليها صناعة النحو ولم يعرفها الأسلوب العربي ولم ينطق بها العرب والتي تتسبب في تنفير وتذمر المعلمين والمتعلمين من الدرس النحوي مثل قول النحاة: أعطيتُ وأعطاني زيد درهماً، وظننتُ وظنني زيداً

شاخصاً، وظننتُ وظناني شاخصاً الزيدين شاخصين، وأما أعلم التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فشأنها في الإضمار أعقد وأعسر، إذ يحدث التنازع فيها على هذه الشاكلة: "أعلمت وأعلمني زيد عمراً منطلقاً" على التعليق بالثاني، و "أعلمت وأعلمنيه إياه زيدا عمراً منطلقاً" على التعليق بالأول. وغيرها من الأمثلة المصنوعة، ويبيدي ابن مضاء رأيه في هذه المسألة صريحا بقوله: "ورأيت في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد لما فيه من الأشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم" (ابن مضاء، 2007: 34).

حيث رأى ابن مضاء (2007: 30) الاختصار على الأساليب أو كلام العرب دون تقدير محذوف، حيث استبدل مصطلح إعمال بمصطلح تعليق.

وبين النحويون اختلافاً في أي الفعلين أولى أن تعلق به الاسم الآخر على النحو التالي:

قال الكوفيون: الأفضل والأولى هو أن يُعمل الأول لسبقه وتقدمه. أما البصريون فقد قالوا: الأولى هو أن يُعمل الثاني. لأنه هو الأقرب للمعمول. وحسب رأي ابن مضاء (2007: 37) الأظهر هو مذهب البصريين لأنه الأسهل.

كانت هذه هي آراء ومقترحات ابن مضاء في كتابه "الرد على النحاة"، حيث يحتاج هذا الكتاب إلى دراسة مستقلة لما فيه من آراء جريئة، وإن لهذا الكتاب أهمية كبيرة حتى في وقتنا الحاضر.

الفصل الثالث

محاولات تيسير النحو العربي حديثاً

3.1 محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو"

تقف محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" الذي ظهر في عام 1937 في طليعة محاولات التيسير في العصر الحديث، ويعدّ "أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية" (أيوب، 1957: المقدمة ج).

وقد كتب طه حسين مقدمة هذا الكتاب، وذكر أن تسمية الكتاب "إحياء النحو" كانت من اقتراحه، إذ أنه يتصور إحياء النحو على وجهين: "أحدهما أن يُقرّب النحويون من العقل الحديث، ليفهمه ويسیغه ويتمثله ويجري عليه تفكيره إذا فكر، ولسانه إذا تكلم، وقلمه إذا كتب، والآخر أن تشیع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة مسائله والجدال في أصوله وفروعه، وتضطرّ الناس إلى أن يُعنوا به بعد أن أهملوه، ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه" (مصطفى، 1959: المقدمة ن-س).

وكان هدف إبراهيم مصطفى من تأليفه لهذا الكتاب، هو وضع منهج جديد للغة العربية يكون سهلاً وواضحاً يجعل الناس يميلون إلى دراسة اللغة العربية بعيداً عن التعقيد ويقبلون عليها ولا ينفرون منها كما هو الحال في الوقت الحاضر أي وقت تأليف المؤلف كتابه المذكور يقول: "كان سبيل النحو موحشاً شاقاً، وكان الإيغال فيه ينقض قواي نقضاً، ويزيدني من الناس بعداً، ومن التقلب في هذه الدنيا حرماناً. ولكن أملأ كان يزجيني ويحدو بي في هذه السبيل الموحشة، أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة، تقربهم من العربية وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها" (مصطفى، 1959: المقدمة أ).

ومع أن النحو يحتوي على قواعد كثيرة إلا أنه يعجز عن أن يعطينا القول الفصل عندما يصادفك مشكلة نحوية، لذلك يؤكد إبراهيم مصطفى أن النحو العربي قد عجز عن أداء وظيفته

التي هي عبارة عن الميزان الذي يميز صحيح القول من فاسده (مصطفى، 1959: المقدمة ب-ج).

ينتقد إبراهيم مصطفى بشدة تعريف النحو عند النحاة الذين يعرفونه: "علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً" أي أن النحاة يقصرون وظيفة النحو بالإعراب أي حركة الحرف الأخير فقط. ويرى إبراهيم مصطفى أن هذا تضيق لمجال النحو الذي يعتبر أن أهم وظيفة له هو بحث في قوانين تأليف الكلام وشروط الواجبة توفرها في الكلمة في الجملة حتى تكون صحيحة والجملة مع الجمل الأخرى حتى تكون العبارات صحيحة وتؤدي وظيفتها في توصيل المعنى (مصطفى، 1959: 1).

لكل كلمة في لغة ما معنى معين والجملة لها معنى في نفس المتكلم وكل ذلك توضحها اللغة وقوانين تركيب الجمل تختلف من لغة إلى أخرى وإن تدوين هذه القوانين تسمى نحو خاص بلغة ما، أي يختلف النحو من لغة إلى أخرى.

ويرى إبراهيم مصطفى أن أصل الإعراب في اللغة العربية يمكن توضيحه كالآتي:

العرب كان لديهم قواعد بسيطة يستعملونها في كلامهم إلا أن النحاة وضعوا قواعد كثيرة ومعقدة استناداً إلى هذه القواعد البسيطة أي أن مصدر النحو العربي ليس من تأليف النحاة فقط بل له أساس في كلام العرب، ويمكن تلخيص هذه القواعد بثلاث نقاط كما يأتي :

1- كانوا أولاً يضعون الضمة على آخر كل كلمة يتحدثون عنها أو يسندون إليها خبراً، أي أن الضمة كانت عندهم علامة الإسناد بوجه عام. وجاء النحاة بعد ذلك فوضعوا قواعد المبتدأ و الفاعل ونائب الفاعل واسم كان وأخواتها وما أشبه. مع العلم أن العرب الأولين لم يكونوا يفهمون من هذه القواعد العويصة شيئاً.

2- وكان العرب يجعلون الكسرة علامة للاضافة، فلا فرق عندهم بين المجرور بالحرف أو المجرور بالإضافة، فهم يقولون: "كتابٌ محمدٍ" أو "كتابٌ لمحمدٍ"، وإنما كانت الكسرة في نظرهم علامة الإضافة لما فيها من شبه بياء النسبة. ومعنى هذا أنهم كانوا يعربون لغتهم على نمط ساذج يمكن فهمه بالسليقة.

3- وكانوا يضعون الفتحة على آخر كل كلمة غير مجرورة أو مرفوعة، فالفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، وهي بمثابة السكون في لغتنا العامية. إنهم إذن لا يعرفون المفعول به أو المفعول المطلق أو المفعول لأجله أو المفعول فيه أو المفعول معه أو غير ذلك من المواضع التي اختلقها النحاة لتبيان المواضع التي يجب فيها نصب الاسم أو يجوز (ثويني و لطيف، 2009: 86-87).

تطرق إبراهيم مصطفى في كتابه هذا إلى عدة آراء، حيث دعا إلى إلغاء نظرية العامل من أساسها، وكذلك كل ما أقامه حولها النحاة من أصول فلسفية، وما رتبوه عليها من أحكام أصابت النحو بالتعقيد والصعوبة على حد قوله. وشنَّ هجوماً عليها يذكرنا بهجوم ابن مضاء، حيث يقول (مصطفى، 1959: 194-195):

"لن تجد هذه النظرية من بعد، سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة، ومن استمسك بها فسوف يحسُّ ما فيها من تهافت وهلهلة، وستخذله نفسه حين يبحث عن العامل في مثل التحذير أو الإغراء، أو الاختصاص أو النداء، ثم يرى أنه يبحث عن غير شيء. وتلخيص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير، وغاية نقصدها، ومطلب يسعى اليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيح بعدما انحرف عنها آماداً، وكاد يصدُّ الناس عن معرفة العربية وذوق ما فيها من قوة على الأداء ومزية في التصوير".

واعتبر إبراهيم مصطفى الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة، وأما الفتحة فإنها لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن يُشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربية نظير السكون في لهجات اللغة العربية. وكذلك اعتبر الحركات الإعرابية من عمل المتكلم، ليدل بها على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام (مصطفى، 1959: 50-78).

وبما أنه اعتبر الضمة علم الاسناد فرأى وجوب التوحيد بين (المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل)؛ لأنَّ حكمها جميعاً الرفع، حيث يقول: "إذا تتبعنا أحكام هذه الأبواب لم نر ما يدعو إلى تفريقها، ورأينا في أحكامها من الاتفاق والتماثل ما يوجب أن تكون باباً واحداً، واعتبر هذا

التوحيد بأنه سوف يغنيانا عن تكثير الأقسام وتعدد الأبواب وعن فلسفة العامل وشغب الخلاف، ويجعل الحكم النحوي أقرب إلى الفهم وأدنى إلى روح العربية (مصطفى، 1959: 54-60).

يرى إبراهيم مصطفى (1959: 62) أن المنادى ليس مسنداً إليه أو مضافاً، إذن فهو منصوب في كل الأحوال، ولكن اعترضه المنادى المفرد المضموم، إلا أنه حاول تأويل ذلك فقال: "إن المنادى المعين أو المعرف يمنع التنوين فراراً من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم"، أي لتمييزه عن ياء المتكلم.

لما كانت الضمة علم الإسناد، لذا يجب أن يكون اسم إن مرفوعاً لأنه متحدث عنه ولكنه ورد منصوباً في معظم الأحيان (مصطفى، 1959: 64-67)، وحاول إبراهيم مصطفى أن يفسر ذلك التناقض بالتالي: إنَّ "أنَّ" أكثر ما تستعمل "متصلة بالضمير وإننا نعلم من أسلوب العرب أن الأداة إذا دخلت على الضمير مأل حسهم اللغوي إلى أن يصلوا بينهما، فيستبدلون بضمير الرفع ضمير النصب، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً. وهذا موضع دقيق في العربية ولكنه صحيح مطرد عند الاختيار، أثبتته النحاة وسموه الإعراب على التوهم (مصطفى، 1959: 68-70).

ودرج النحاة على تقسيم علامات الإعراب إلى قسمين: أصلية وفرعية، إلا أن إبراهيم مصطفى لا يقر بوجود علامات فرعية. مثلاً في الأسماء الخمسة يرى أنها كلها معربة، وانها مدت كل حركة فنشأ عنها لينها. وفي جمع المذكر السالم يرى ان الضمة فيها علم الرفع والواو إشباع والكسرة علم الجر و الياء إشباع واغفل الفتحة لأنها ليست من علامات الإعراب لديه كما ذكرنا سابقاً. أما في المنوع من الصرف الذي تنوب فيه الفتحة عن الكسرة فقد خرجهُ على أنه: لما حُرِم التنوين أشبه في حال الكسر المضاف إلى ياء المتكلم إذا حُذفت ياءُهُ، وحذفها كثير جداً في لغة العرب، فأغفلوا الإعراب بالكسرة والتجأوا إلى الفتح ما دامت هذه الشبهة (مصطفى، 1959: 108-112).

والتابع عند النحاة هو ما شارك ما قبله في الإعراب مطلقاً، والتابع عندهم خمسة هي: النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل، ويؤكد إبراهيم مصطفى أن العطف ينبغي أن يخرج من باب التوابع، وأن لا ينفرد له باب خاص لأنه ليس كالنعت والتوكيد والبدل. وأضاف

إلى بقية التوابع تابعاً آخر وهو الخبر وعدّه من أهم التوابع (مصطفى، 1959: 114-116-126). وفي نظر إبراهيم مصطفى إن الاسم بعد لا النافية يعتبر منصوباً، فلا يحتاج إلى إعراب.

ويُعتبر التنوين دالاً على التنكير، حيث يقول: الأصل في العلم ألا ينون، ولك في كل علم ألا تنونه وإنما يجوز أن تُلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الإشارة إليه (مصطفى، 1959: 179).

ويؤكد إبراهيم مصطفى في باب الممنوع من الصرف أن الأعلام ممنوعة من التنوين لخلوها من معاني التنكير.

أثار هذا الكتاب ضجة واسعة، حيث تناوله بالنقد غير واحد من الباحثين من جانب، ومن جانب آخر فقد أثار في عدد آخر من الباحثين منهم مهدي المخزومي الذي يُعدّ كتاب "إحياء النحو" مصدراً مهماً من مصادره في محاولته التجديدية في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه"، وكذلك أحمد عبدالستار الجواري فقد ذكر في مقدمة كتابه "نحو التيسير" أنه ألفه مستهدياً بمن فتح أبواب هذه الدراسة الحديثة وهو إبراهيم مصطفى.

3.2 محاولة شوقي ضيف في كتابه "تجديد النحو"

أصدر شوقي ضيف كتابه "تجديد النحو" الذي قدّم من خلاله مشروعه الكامل لتصنيف النحو تصنيفاً جديداً مُعتمداً فيه على الأسس التي انتهت إليها في مدخل "الرد على النحاة" مع إضافة أسس أخرى ذكرها في مدخل كتابه "تجديد النحو" وهي وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو، وحذف زوائد كثيرة من أبواب النحو تُعرض فيه دون حاجة إليها، وزيادة إضافات لبعض الأبواب؛ لتمثّل الصياغة العربية تمثلاً دقيقاً؛ ولذا فكتاب "تجديد النحو" هو تطبيق للمنهج الذي دعا إليه شوقي ضيف في مدخل الرد على النحاة، وهذا ما يتضح لنا من قوله في ختام مدخله: "وأكبر الظن أننا حين نقوم بتطبيق ما دعا إليه ابن مضاء على أبواب النحو من منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات كما نطبق على هذه الأبواب ما دعا إليه من إلغاء نظرية العامل نستطيع أن نصنف النحو تصنيفاً جديداً يحقق ما نبتغيه من تيسير قواعده تيسيراً

محققاً، وهو تيسير لا يقوم على إدعاء النظريات، وإنما يقوم على مواجهة الحقائق النحوية وبحثها بطريقة منظمة لا تحمل ظلماً لأحد، وإنما تحمل التيسير من حيث هو حاجة يريدها الناس إلى النحو في العصر الحديث" (ابن مضاء، 1979: 67)

ويقترح شوقي ضيف (2003: 1) ستة أسس في سبيل تيسير النحو العربي، وهي كما يلي:

3.2.1 إعادة تنسيق أبواب النحو

أدخل شوقي ضيف في النحو مبحثاً في نطق الكلمة ودقة التلُّفُظ وقد اقتبسه من علم التجويد، ثم أعقبه بمباحث صرفية ضرورية حول أبنية الفعل وأقسامه وتصاريفه وأنواع الحروف وأقسام الاسم المتنوعة تنوعاً واسعاً، ولم يهتم بفكرة الموازين الصرفية أي اهتمام لأن ذلك يدخل على المباحث الصرفية تعقيداً هي في غنى عنه، ولا بباب الإعلال لأنه يفرض للحروف المعتلة في الكلمات صوراً لا تجري في النطق.

ثم انتقل بعد ذلك إلى المباحث النحوية، فتحدث عن المرفوعات بادئاً بالمبتدأ والخبر ركني الجملة الاسمية والذي يُفَرِّغُهُ النحاة إلى خمسة أبواب: باب كان وأخواتها، وباب ما ولا ولات العاملات عمل ليس، وباب كاد وأخواتها، وباب ظن وأخواتها، وباب أعلم وأخواتها. وقد حَذَفَ هذه الأبواب جميعها من الكتاب واستبقى أمثلتها، حيث نقل أمثلة باب كان وأخواتها إلى باب الحال، وأمثلة باب كاد وأخواتها وأمثلة باب ظن وأخواتها إلى باب المفعول به، وأمثلة باب أعلم وأخواتها إلى باب الذكر والحذف، أما أمثلة باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس فرأى بأنه لا داعي لنقلها إلى أبواب أخرى (ضيف، 2003: 11-18).

ثم انتقل إلى إنَّ وأخواتها ولا النافية للجنس والفاعل ونائبه، وحذف بابين: باب التنازع وباب الاشتغال، ففي إلغاء باب التنازع عرض شوقي ضيف لرؤيتي البصريين والكوفيين في الفعل العامل في الفاعل أو المفعول، ورأيي البصريين أنهم يُعملون الثاني دائماً ويضمرون الفاعل في الأول فيقولون: "قاموا وجلس التلاميذ"، ورأيي الكوفيين أنهم يُعملون الأول ويضمرون الفاعل

في الثاني فيقولون: "قام وجلسوا التلاميذ". ولا يكتفي الكوفيون بإضمار الفاعل مع الفعل الثاني بل يضمرون أيضاً معه المفعولات ولا يضمُّرُه البصريون مع الفعل الأول، ثم خطأ شوقي ضيف كلا الرأيين محتجاً بأن النصوص العربية الموثوقة تشهد بأن الفعلين في مثل: "قام وجلس التلاميذ" يتسلطان على فاعلٍ واحدٍ دون إضمار في الأول ولا في الثاني كما يقول البصريون والكوفيون، وكذلك قد يسلط الفعلان على مفعول واحد دون إضمار في الثاني كما يقول الكوفيون، ثم ذهب مذهب سيبويه وابن مضاء في أنه لا يوجد في العربية تنازع بين عاملين على معمول واحد، بل دائماً العمل للعامل الثاني، ورأى أن النحاة افترضوا أمثلةً للتنازع لم يشهدوا الواقع اللغوي، ولهذا دعا إلى إلغائه من النحو، والاكتفاء بأمثلته التي وردت في الفصحى سواء تسلط فيها فعلاً على فاعل أو مفعول به مع الإشارة إلى المحذوف مع العامل الأول بأنه استغنى عنه لدلالة السياق عليه. وقد ذكر أمثلة هذا الباب في باب الذكر والحذف.

ويوافق شوقي ضيف، ابن مضاء في إلغائه لباب الاشتغال وتوزيع النحاة لصيغه بين ما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يترجح فيه النصب أو الرفع وما يجوز فيه الوجهان وينبغي إعفاء الناشئة منه، وذكر أيضاً أن كثيراً من أمثلة الاشتغال مصطنعة من النحاة وليس لها واقع لغوي، فيذكرون في الباب صيغاً يتحتم فيه الرفع مثل: "الكتابُ هل أخذته- اللعبُ لا يحبه زيد" ويقولون إن ما بعد الاستفهام والنفي لا يصح أن يكون عاملاً فيما قبله. ويذكرون صيغاً ثانية يتحتم فيها النصب مثل: "هل علياً أكرمتَه" لأن أداة التحضيض يليها فعل دائماً. ويذكرون صيغاً ثالثة يترجح فيها النصب مثل: "أُكْتَباً واحداً قرأته" لوقوع الاسم المنصوب بعد همزة الاستفهام، ورابعة يترجح فيها الرفع مثل: "زيد كلمته وعمرو رأيتَه" لتعطُّف الجملة الإسمية على جملة إسمية مثلها. وخامسة يجوز فيها النصب والرفع على سواء مثل: "الكتابَ قرأته" أو "الكتابُ قرأته". والمثال الأخير هو المستخدم في الباب والأمثلة الأخرى هي من صنع النحاة، فإذاً إما أن تكون الكلمة مبتدأ فيساق مثالها في باب المبتدأ والخبر، أو مفعول به أضمر فعله، ولذلك يُحذف وتُضم أمثلته حين يكون مفعولاً به مع غيره من أمثلة المفعول به المحذوف فعله في باب الذكر والحذف.

وفي مباحث المنصوبات أبقى الكتاب على المفاعيل جميعاً: المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه، والاستثناء والحال، ونسق باب التمييز تنسيقاً جديداً

ترتب عليه حذف ستة أبواب من النحو، وعادة يعرض النحاة فيه تمييز المقادير وزناً وكيلاً ومساحة نحو: "قدحُ تمرّاً- رطلُ تفاحاً- فدانُ أرضاً" وتمييز النسبة، وكانوا يدخلون فيه صيغ التمييز بعد الفعل اللازم نحو: "حَسُنَ محمد خلقاً" فيقولون اصل هذه الجملة هو "حَسُنَ خلقُ محمد" فحوت كلمة خلق من الفاعل إلى التمييز، وبعد الصفة المشبهة نحو: "محمد دقيق حسّاً" فأصل الجملة هو "محمدٌ حسّه دقيقٌ" وكأن التمييز محوّل عن المبتدأ، ويقولون إنه قد يحوّل عن مفعول به كما ورد في القرآن الكريم: "وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا" (سورة القمر، 12)، أي فجرنا عيون الأرض، وأولى أن تعرب عيوناً في الآية الكريمة بدلاً لا تمييزاً، ولهذا أُخرج هذه الصيغة من باب التمييز وُضِمَ إلى باب البدل.

وفي هذا التنسيق الجديد لباب التمييز ذُكرت صيغة اسم التفضيل في نحو: "العِلْمُ أهم من مال الثروة" وللنحاة في ذلك تأويل، يقولون أصل الجملة هو: "ثروة العلم أهم من ثروة المال" فالتمييز محول عن مبتدأ.

وكل هذه التقديرات ألغيت ووضع مكانها أن التمييز يأتي بعد فعل لازم، وصفة مشبهة واسم تفضيل وكذلك بعد فعل التعجب (ماأفعل- أفعلُ به) وبذلك لم تعد هناك حاجة لفتح أبواب مستقلة لهذه الصيغ. وعرض شوقي ضيف صيغ أفعال المدح والذم وأمثلة التمييز معها، وأعرب ما يسميه النحاة باسم المخصوص بالمدح أو الذم وهو "زيد" في نحو "نِعَمْ أو بُئْسَ الصديقُ زيدُ شاعراً" بدلاً من الصديق، كما أعربه ابن كيسان، وبذلك لم تعد هناك حاجة لفتح باب مستقل لصيغ المدح والذم. وعرض في باب التمييز صيغ كنايات العدد مع ما يليها من تمييز موضحاً إعرابه مع كم الستفهامية والخبرية وكأين، حيث إنه لاجابة أن تترتب على إعرابها جميعاً في صحة النطق ولذلك حذف الباب الخاص بكنايات العدد من الكتاب، مع الاكتفاء بعرض أمثلتها في باب التمييز. وضم إلى الصيغ السابقة في التمييز صيغة الاختصاص بعد الضمير المبهم في نحو: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث- نحن المصريين أوفياء". ووضح أن "معاشر الأنبياء-المصريين" بيان وتفسير للضمير "نحن". وإعرابهما لذلك تمييزاً أوضح وأدق من إعرابهما مفعولاً به لفعل محذوف تقديره أعنى أو أخص كما يقول النحاة. ومن الملاحظ أن تمييز هذه الصيغة معرفة، ولا مشكلة في ذلك، إذ أجاز الكوفيون أن يكون التمييز معرفة.

وَضُمَّ بابا التحذير والإغراء في نحو: "إياك الكسل- إياك والكسل" أي إحذره ونحو: "الإخلاص- المذاكرة" أي إلزمهما، إلى "باب الذكر والحذف" وبيان إعرابهما هناك لإعتبارهما مفعولين لفعل محذوف، وبذلك لم تعد هناك حاجة إلى فتح بابين للتحذير والإغراء.

وفي باب النداء حَذَفَ باب الترخيم، والترخيم هي حذف التاء من آخر المنادى المؤنث، وكذلك الحرف الأخير من العَلَم الزائد على ثلاثة أحرف نحو: "يا عائش- يا حمز- يا مُصْع" في "يا عائشة - يا حمزة- يا مُصعب" وهي لهجة عربية مهجورة، لذا لم يفتح لها باب في الكتاب.

وكذلك حَذَفَ من باب النداء باب الاستغاثة، والاستغاثة هي صيغة خاصة من صيغ النداء نحو: "يا زيدُ لعمرو- يا لزيدُ لعمرو- يا زيداَ لعمرو" ويعقد النحاة لها باباً، ويكفي إلحاقها بباب النداء وصيغه دون محاولة لإعرابها. ومثلها النَّدْبَة صيغة أيضاً من صيغ النداء يفتح النحاة لها باباً إذ يقال: "وازيدُ، وازيداَ، وازيداه" وقد أُلْحِقت هي الأخرى بصيغ باب النداء دون محاولة لإعرابها.

وفي ضوء هذا التنسيق الجديد ألغى شوقي ضيف من أبواب النحو ثمانية عشر باباً وهي كما يلي (2003: 18-23):

- باب كان وأخواتها.

- باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس.

- باب كاد وأخواتها.

- باب ظن وأخواتها.

- باب أعلم وأخواتها.

- باب التنازع.

- باب الاشتغال.

- باب الصفة المشبهة.
- باب اسم التفضيل.
- باب التعجب.
- باب المدح والذم.
- باب كنايات العدد.
- باب الاختصاص.
- باب التحذير.
- باب الإغراء.
- باب الترخيم.
- باب الاستغاثة.
- باب الندبة.

ونقل باب الإضافة إلى تقسيمات الاسم وأن منه مضافاً وغير مضاف، وكذلك نقل باب التوابع: النعت والعطف والتوكيد والبدل إلى تقسيمات الاسم.

3.2.2 إلغاء الإعراب التقديري والإعراب المحلي

هذا هو الأساس الثاني الذي دعا إليه شوقي ضيف مستضيئاً بأراء ابن مضاء واللجنة الوزارية في مقترحاتها سنة 1938 ، فقد رأت اللجنة الوزارية بأنه لا داعي في أن يقال في نحو " جاء الفتى ":

الفتى: فاعل مرفوع بضمّة مقدرة منع من ظهورها للتعذر.

ولا في نحو " جاء القاضي ":

القاضي: فاعل مرفوع بالضمّة مقدرة منع من ظهورها للثقل.

بل يُكتفى في نحو "الفتى والقاضي" بأن كلاً منهما فاعل فحسب، وأيضاً لا داعي في أن يقال في نحو "هذا زيدٌ":

هذا: مبتدأ مبني على السكون في محل رفع.

بل يُكتفى في مثله في أن يقال "هذا" مبتدأ فحسب، وبالمثل لا داعي لأن يقال في نحو: "زيد يكتب الدرس" إن جملة "يكتب الدرس" في محل رفع لزيد، بل يُكتفى بأن يقال إنها خبر لزيد، أما شوقي ضيف فرأى أن يقال في (جاء الفتى):

الفتى: فاعل محله الرفع.

وفي (هذا زيد):

هذا: مبتدأ محله الرفع، وفي ذلك تعميم للمصطلح.

وفي (زيد يكتب):

يكتب: جملة فعلية خبر، فنعيّن وظيفة الجملة دون ذكر محلها من الإعراب.

وأكد شوقي ضيف على إلغاء هذا الإعراب:

أ) إلغاء تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور:

إن الظرف والجار والمجرور هما أنفسهما اللذان يقعان خبراً أو نعتاً أو حالاً، ولا يتعلقان بمحذوف تقديره مستقر أو استقر كما زعم بعض النحاة، فنقول في مثل "زيد عندك": عندك: خبر، ولا نقول بأنه متعلق بمحذوف خبر، وكذلك الشأن حين يقعان نعتاً أو حالاً.

(ب) إلغاء عمل (أن) المصدرية مقدرة: اعترض ابن مضاء على تقدير (أن) المصدرية في المضارع مقدرة أو مستترة بعد فاء السببية وواو المعية، ورأى أن المضارع منصوب بالحرف مباشرة، وليس هناك أن محذوفة أو مستترة أو مضمرة جوازاً أو وجوباً.

(ج) إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب: وهذا يعني أن كل علامة أصلية في موضعها، لا تنوب علامة عن علامة، فمثلاً في الممنوع من الصرف لا تنوب الفتحة عن الكسرة وكذلك الكسرة لا تنوب عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، ولا الواو في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم، ولا الألف والنون في المثنى نائبتان عن الضمة وبالمثل لا تنوب الألف عن الفتحة ولا الياء عن الكسرة في الأسماء الخمسة وأيضاً لا تنوب الياء عن الفتحة أو الكسرة في المثنى وجمع المذكر السالم. وطبق شوقي ضيف هذا المبدأ في كتابه (ضيف، 2003: 23-26).

3.2.3 الإعراب لصحة النطق:

هذا هو الأساس الثالث الذي انطلق شوقي ضيف فيه من مبدأ أن الإعراب ليس غاية في ذاته، وإنما هو وسيلة لصحة النطق، فإن لم يُصحح نطقاً فلا حاجة إليه، ورتب على ذلك إلغاء إعراب لا سيما وبعض أدوات الاستثناء وكم الاستفهامية والخبرية وأدوات الشرط الاسمية وكذلك إلغاء إعراب أن المخففة من أن الثقيلة وكأن المخففة.

وهو يرى أن (أن) المخففة في مثل ما ورد في الآية: "أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ صَرًّا وَلَا نَفْعًا" (سورة طه، 89) هي أداة ربط لا أكثر ولا أقل، وليست ناصبة ولا رافعة فهي مثل (أن) في الآية القرآنية "فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا" (سورة المؤمنون، 27)، ومثلها كأن المخففة في مثل (كأن قد حدث) إذ يبطل إعمالها مثل أختها (لكن) حين تخفف.

وأما صيغة (لاسيما) فقد تكلف النحاة في إعرابها في مثل "أكثرُوا من الضحك لاسيما خالد" صوراً كثيرة من التكلف البعيد، فقد ذهب أبو علي الفارسي إلى أن "سي" حال، وذهب ابن هشام في كتابه "المغني" إلى أن لا نافية للجنس، وسي اسمها، وما زائدة، وخالد بعدها مضاف إلى سي مجرور أو مرفوع على أنه خبر لمضمّر محذوف أي لاسيما هو خالد، وما حينئذٍ إما موصولة وإما

نكرة موصوفة بالجملة بعدها. وذهب بعض النحاة إلى أن لاسيما أداة استثناء وما بعدها منصوب. ويُستخلص من هذه الآراء أن ما بعد "لاسيما" يجوز فيه الرفع والنصب والجر، فإذا لم كل هذا العناء في الإعراب وما بعدها يجوز فيه الرفع والنصب والجر؟ ومن الطبيعي أن يلغى إعراب لاسيما من الكتاب.

وكذلك أسرف النحاة على أنفسهم في إعراب بعض أدوات أو نقلُ فيها ماعدا "إلا" وهي: ماخلا، وماعدا، وماحاشا، وغير، وسوى، ففي مثل "حضر الطلاب ماخلا زيدا" يعربون ماعدا على هذه الشاكلة: ما مصدرية، وخلا فعل ماضٍ فاعله مستتر وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكلام، وزيدا مفعول به، وما المصدرية وما بعدها في تاويل مصدر منصوب. واختلفوا في إعرابه هل هو: حال أو ظرف ورجحوا أنه حال، وهو رأي السيرافي. وفي هذا الإعراب لم يذكر الاستثناء كما هو واضح، فلماذا وضعت صيغة "ماخلا" وأختيها فيه؟ وأوضح من هذا الإعراب العسير وأدخل في المنطق أن يقال "ماخلا" أداة استثناء وما بعدها مستثنى منصوب، وكذلك الشأن في إعراب أختيها سواء تقدمتها ما كما هنا أو لم تتقدمها نحو: "جاء القوم خلا خالداً" وبهذا قد نكون اجتزنا لغزاً كبيراً في باب الاستثناء.

وأما "غير" فقد أخذ شوقي ضيف برأي أبي علي الفارسي في أن "غير" التي تعرب مستثنى منصوباً في نحو: "جاء القوم غير زيد" إنما هي حال. أما غير المرفوعة في الصيغة المنفية نحو: "ما جاء أحد غير زيد" فقال أبو علي الفارسي إنها تعرب نعتاً، وكذلك إن جاءت مجرورة في مثل آية سورة الفاتحة: (صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم)، وينبغي الأخذ بهذا الإعراب السهل للفظ "غير" وإخراجها من باب الاستثناء. ومثلها في هذا الحكم "سوى" وكذلك الحال بالنسبة للاستثناء المفرغ حيث أخذ شوقي ضيف برأي لجنة وزارة المعارف في أنه يجب إخراج صيغته من باب الاستثناء لأنها قَصُرَتْ وتخصيصٌ وليست استثناء.

وعلى هذه الشاكلة حذف شوقي ضيف كم الاستفهامية والخبرية من الكتاب، لأن إعرابها لا يفيد شيئاً في صحة نطقها فضلاً عما فيه من الصعوبة، إذ تعرب مبتدأ ومفعولاً به ومفعولاً مطلقاً وظرفاً ومجرورة، وكذلك الحال في إعراب كم الخبرية، فلم هذا العناء الإعرابي كله؟ وكم لا يدخل على نطقها شيء منه. وعلى هذا ينبغي إلغاء إعراب كم الاستفهامية والخبرية من كتب النحو. وأن يكتفى ببيان أنها استفهامية أو خبرية. وبالمثل يرى شوقي ضيف في أنه لا حاجة

لإعراب أسماء الشرط: "مَنْ - ما - مَهْمَا - أي - أين - أَنَّى - حَيْثُمَا - متى - إذا - كيفما"، لأنه لايفيد النطق الصحيح أي فائدة (ضيف، 2003: 26-30).

3.2.4 وضع تعريفات وضوابط دقيقة

أضاف شوقي ضيف هذا الأساس إلى الأسس الثلاثة السابقة حينما قدم مشروعاً إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة لتيسير النحو في سنة 1977، حيث تحدث في هذا الأساس عن المفعول المطلق والمفعول معه والحال. ثم عرض لتعريف ابن هشام للمصطلحات الثلاثة مبيناً أنها مضطربة وغير دقيقة، ثم وضع هو تعريفاً لكل منها، فعَرَّف ابن هشام المفعول المطلق في كتابه "أوضح المسالك" على النحو التالي: "اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده، وليس خبراً أو حالاً"، أما شوقي ضيف فعرفه على النحو التالي: "اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضرباً من التبين" وتدخل في كلمة (يبينه ضرباً من التبين) جميع الصيغ التي تنوب عن المفعول المطلق، إذ يبينه مرادفه، وما يشير إليه عدده وآلته، وكل وبعض حين يضافان إلى المصدر نحو: "أفاد من علي كل الفائدة أو بعض الفائدة".

وعَرَّف ابن هشام المفعول معه على النحو التالي: "اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى (مع) تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه"، وعرفه شوقي ضيف على النحو التالي: "اسم منصوب تالٍ لواو غير عاطفة بمعنى مع".

وعرف ابن هشام الحال بصورة غير دقيقة على النحو التالي: "وصف فَضْلة مذكور لبيان الهيئة"، وعَرَّفه شوقي ضيف على النحو التالي: "صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة" (ضيف، 2003: 30-33).

3.2.5 حذف زوائد كثيرة

رأى شوقي ضيف في عرضه لأبواب النحو بالكتاب أنه لابد من الاعتماد على أساس خامس لتجديد النحو يقوم على حذف زوائد كثيرة تعقد أبوابه وتعسرهما على الدارسين، فرأى أن تحذف شروط اشتقاق اسم التفضيل وشروط فعل التعجب وشروط إذن وحتى الناصبتين للمضارع؛ فأمثلة هذه الأبواب تكفي في تمثل صيغتهما دون حاجة إلى ذكر الشروط، وكذلك حذفت قواعد اسم الآلة؛ لأن مداره على السماع واكتفى في تمثله واستيعاب صورته مجموعة من الأمثلة، وحذفت من باب التصغير شروط صيغته وقواعده الشديدة العسر مع أمثلتها التي لا نستعملها اليوم مثل ريح على رُوَيْحَةٍ، وتصغير فعل التعجب مثل: "ما أُحَيِّلَ القصيدة"، وتصغير إسم الإشارة مثل: ذلك يصغر فيقال ذَيْالك، مكتفياً بأمثلة كثيرة من العربية توضح التصغير توضيحاً تاماً.

وذكر أيضاً صيغة النسب وأنه يتكون بإلحاق ياء مشددة في آخر الإسم وحذف قواعده المعقدة الكثيرة إذ ينسبون إلى مثل "نامي": ناموي ونامي وإلى "دم": دَموي دَمِي. ولكل ذلك شروط وقواعد تُحشَى بها كتب النحو دون حاجة أو فائدة، ولهذا حذفت شوقي ضيف هذه القواعد والشروط من الكتاب واكتفى بطائفة من الأمثلة المستعملة توضح النسب توضيحاً تاماً.

وحذفت أكثر الأحوال التي يجب فيها تقديم المبتدأ أو تأخيره، وجعل ذلك في باب التقديم والتأخير، وكذلك أكثر أحوال حذف المبتدأ وحذف الخبر، وجعل ذلك في باب الذكر والحذف، وحذف أن المخففة من أن الثقيلة، لأنها أداة ربط لا غير، وألغى إعمال كأن المخففة من كأن الثقيلة فإنها غير عاملة. وحذف إعمال ليت مع (ما) الكافة، لعدم استعمالها في الواقع اللغوي، وحذف ما يسمى بالعطف على (إن واسمها) بالرفع، ورأى أنه مبتدأ خبره محذوف لدلالة السياق عليه، وكذلك ما قرره النحاة من أن نعت (اسم إن) و(اسم لا النافية للجنس) أو توكيده أو البدل منه يجوز فيه الرفع والنصب، فحذف وجه الرفع مكتفياً بالنصب تيسيراً على الدارسين.

وحذف من الكتاب وجوه الإعراب الخمسة في (لا حول ولا قوة إلا بالله)، كما حذف الأحوال الأربعة للمفعول معه، وحذف إعراب تابع المنادى وما يجوز فيه من رفع ونصب بحجة أن كل أمثلته من اصطناع النحاة، ماعدا المثال القرآني: (يا جبال أوبي معه والطير/ الطير) حيث قُرئت

فيه كلمة "والطير" مرفوعة ومنصوبة، كما حذف عمل المصدر منكرًا ومعرفاً بـ(ال)؛ لأنه غير مستعمل في اللغة، وكذلك إضافة المصدر لمفعوله قبل الفاعل وهي صيغة شاذة وأبقى الصيغة الشائعة المستعملة: صيغة المصدر المضاف إلى فاعله الذي يتلوه المفعول به، وكذلك حذف ما افترضه النحاة من جواز النصب بجانب الجر في نعت المضاف إلى المصدر، وكذلك حذف صيغة عمل اسم فاعل واسم مفعول إذا كانا مبتدئين والأسم الذي بعدهما فاعل أو نائب فاعل يسدان مسد الخبر، لأن أمثله غير موثوقة ولم ترد في القرآن وغير مستعملة في اللغة (ضيف، 2003: 34-40).

3.2.6 إضافات متنوعة

رأى شوقي ضيف أنه ينبغي الأخذ بأساس سادس إلى جانب الأساس الخامس يقوم على زيادة إضافات كثيرة هدفها توضيح الصياغة العربية في نفس دارس النحو، ومن تلك الإضافات المبحث الخاص بقواعد النطق، حيث استعار هذه القواعد من علم التجويد، وعلته في ذلك أن قواعد النطق كانت تُدرّس للدارسين قديماً مع حفظهم للقرآن الكريم، أما الآن والدارسين لا يحفظون القرآن الكريم فلا بد أن يتعلموها من خلال كتاب النحو وأن ينطقوا الكلم العربية بصورة صحيحة وذلك بوقوفهم على بعض صفات في حروفها وحركاتها وعلى اللين فيها والتشديد والتنوين والمدّ وألف القطع والوصل والإدغام لبعض الحروف والإبدال.

وأضاف في القسم الأول جداول لتصريف الفعل مع ضمائر الرفع المتصلة، وجداول أخرى لتصريف المضارع والأمر مع نون التوكيد، حتى يذلل كل ما يداخل هذين التصريفين من صعوبات يشعر بها دارس النحو وحتى يسهّل له التطبيق عليها ويبلغ من ذلك كل غايته. وقد أضاف أيضاً في هذا القسم بياناً بأنواع الحروف لكثرتها في العربية. وكثّر الإضافات في القسم الثاني الخاص بتقسيمات الإسم، وقد شملت هذه الإضافات الحديث عن تاء التأنيث ودلالاته المتنوعة ونوني الجمع والمثنى على أنهما بدل من التنوين في المفرد، ولذلك يحذفان مثله عند الإضافة، بخلاف نون المضارع في مثل: "يقومان-يقومون" فإنها علامة إعراب المضارع وليست بدلاً من تنوين ولذلك تحذف حين ينصب المضارع أو يجزم في مثله: "لن يقوما، لم يقوموا"

وكذلك شملت هذه الإضافات الحديث عن الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي، وفي الحديث عن اسم المعنى عرّف الكاتب بالمصدر الصناعي لكثرة استعماله وتداوله وخاصة في المصطلحات العلمية. وذكر أن اسم الفاعل من الفعل المقصور والمنقوص يحذف آخره، وهو الياء، ويخلفها تنوين، إلا إذا دخلت عليه الالف واللام، فتقول: "ناه- الناهي، مستمل- المستملي"، وفي اسم المكان إذا كثر الشيء في موضع اشتقوا منه اسم المكان مثل: "مدرسة، مكتبة". وفصل القول في نون الوقاية مع الأفعال والأسماء والحروف ومجيء ياء المتكلم بعدها ساكنة ومفتوحة.

وأضاف إلى تقسيمات الاسم تقسيمة مضاف ومضاف إليه، وتقسيمة التابع والمتبوع، لكي يستقر في ذهن دارس النحو أن المضاف وكذلك التابع والمتبوع مفردان أو في حكم المفرد لاجمل مستقلة.

كما أشار في القسم الثاني والثالث والرابع إلى أن جمع ما لا يعقل في الكون والطبيعة والأشياء يعامل مع الخبر والنعت والفعل معاملة الكلمة المفردة المؤنثة فيقال: "الأشجار مورقة، الأشجار أزهرت"، وجمع التكسير للذكور والإناث حين يكون فاعلاً يجوز في فعله التذكير والتأنيث فيقال: "جاء الرجال- جاءت الرجال" ويقال: "جاء الفواطم- جاءت الفواطم". وأضاف في المنوع من الصرف في القسم الخامس صيغ (أخر، أحاد، مؤحد)، واتسع في بيان عمل المصدر والمشتقات عمل الفعل ليتضح أمام دارس النحو صورة الصياغة العربية. وأضاف مبحثاً في حروف الزيادة. وفي القسم السادس أضاف أبواباً ضرورية هي: باب الذكر والحذف لعناصر الجملة، وباب التقديم والتأخير، وكذلك باباً لبيان الجملة الأساسية وباباً لأنواع الجمل وأنها تنقسم إلى مستقلة وخاضعة غير مستقلة. وهناك أيضاً إضافات جزئية كثيرة (ضيف، 2003: 41-43).

3.3 مقترحات لجنة وزارة المعارف بمصر (1938)

ألّفت وزارة المعارف بمصر لجنةً لتبسيط قواعد النحو والصرف في سنة 1938، وقد شكّلت من كبار الأساتذة في الأدب والنحو بكلية الآداب ودار العلوم ومن بعض القائمين على تعليم

العربية في الوزارة، حيث قدمت تقريراً بمقترحاتها إلى الوزارة، والآن نعرض أولاً مقترحاتها فيما يخص النحو وبعدها فيما يخص الصرف.

بدأت اللجنة في مقترحاتها بباب الإعراب فرأت وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديري في مثل: "الفتى - القاضي - غلامي" فلا داعي لأن يذكر للدارسين أن الاسم المقصور مثل "الفتى" يعرب بحركات مُقدرة على آخره مُنِع من ظهورها التعذر، ولا داعي لأن يذكر لهم أن الاسم المنقوص مثل "القاضي" تقدر فيه حركتا الرفع والجر، ويقال منع من ظهورهما الثقل، وأيضاً لا داعي لأن يذكر لهم أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مثل: "غلامي" تُقدر فيه الحركات الثلاث، ويقال منع من ظهورها حركة المناسبة، فإن في ذلك كله مشقة يتحملها التلميذ دون فائدة يجنيها في ضبط كلمة أو تصحيح نطق. وكذلك يجب الاستغناء أيضاً عن الإعراب المحلي في الأسماء المبنية، فلا داعي لأن يذكر للدارس أن الاسم المبني مثل: "هذا" في قولنا: "هذا هدى" مبني على السكون في محل رفع، وكذلك في قولنا: "يا هذا" مبني على ضمٍ مقدر مُنِع من ظهوره حركة البناء الأصلي في محل نصب، وكذلك "يا سيبويه" مبني على ضمٍ مقدر مُنِع من ظهوره حركة البناء الأصلي في محل نصب، فكل ذلك مشقة لا داعي لها. ولكل ما تقدم رأت اللجنة الاستغناء عن الإعرابين: التقديري في المفردات وكذلك المحلي في الجمل.

وجعل النحاة للإعراب علامات أصلية وعلامات فرعية، فالأصلية هي: الضمة والفتحة والكسرة والجزم، وأما الفرعية فهي عبارة عن نوعان: نوع تنوب فيه الحركة عن الحركة مثل: "مسلمات" منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، ويشمل بابان: باب الممنوع من الصرف الذي تنوب فيه الفتحة عن الكسرة وباب جمع المؤنث السالم الذي تنوب فيه الكسرة عن الفتحة، والنوع الثاني تنوب فيه الحروف عن الحركات مثل: "الزيدان" مرفوع بالألف نيابة عن الضمة، ويشمل ثلاثة أبواب: باب المثني وباب جمع المذكر السالم وباب الأسماء الخمسة. ورأت اللجنة بأنه لا داعي لهذه النيابة سواء نيابة حركة عن حركة أو حرف عن حركة بل كلُّ أصلٍ في موضعه. وبذلك ألغت اللجنة فكرة العلامات الفرعية في الإعراب.

وجعل النحاة لحركات الإعراب ألقاباً وهي: الرفع والنصب والجر والجزم، ولحركات البناء ألقاباً وهي: الضم والفتح والكسر والسكون، وعلى هذا فـ "محمداً" مرفوع و"قبل" مضموم و"محمداً" منصوب و"الآن" مفتوح. وهذه التفرقة دعت النحاة إليها الدقة بل الإفراط في الدقة

والسخاء في الاصطلاحات، ومن النحويين من لم يلتزم هذه التفرقة واستعمل ألقاب نوع في غيره. ورأت اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب وفي البناء، ولتخفف عن الدارس استغنت عن ألقاب الإعراب واكتفت بألقاب البناء .

ورتبت اللجنة أبواب النحو استناداً إلى فكرة أن الجملة العربية تتألف من جزأين أساسيين ومن تكملة تُذكر حين يحتاج إليها وقد يستغنى عنها تبعاً لغرض المتكلم، وترددت في تسمية الجزأين بين تسميتها مسنداً إليه ومسنداً كما يسميها علماء البلاغة أو تسميتها المحدث عنه والحديث أو تسميتها الموضوع والمحمول كما يسميها علماء المنطق، واختارت التسمية الأخيرة لإيجازها. وذكرت أن الموضوع مضموم دائماً إلا أن يقع بعد إن أو إحدى أخواتها فيفتح. والمحمول هو الركن الثاني من ركني الجملة، ويكون أسماً فيضم إلا إذا وقع مع كان أو إحدى أخواتها فيفتح، ويفتح أيضاً حين يكون ظرفاً. ويكون فعلاً أو مع حرف من حروف الجر أو جملة، ويكتفي في إعرابه ببيان أنه محمول. والترتيب بين الموضوع والمحمول لا يلزم صورة معينة من التقديم والتأخير، ويغلب أن يتأخر الموضوع إذا كان المحمول فعلاً وكذلك إذا كان الموضوع نكرةً. وينبغي دائماً المطابقة بين الموضوع والمحمول في النوع فإذا كان الموضوع مؤنثاً كان في المحمول علامة تأنيث. أما في العدد فإذا كان المحمول متأخراً لحقته علامة العدد موافقة للموضوع مثل "الرجال قاموا" وإذا كان المحمول متقدماً لم تلحقه مثل: "قام الرجال". وعلامات العدد في المحمول هي الواو للجمع المذكر كما في "الرجال قاموا"، والنون للجمع المؤنث "المعلمات قمن". وألف التثنية للإناث والذكور، وفي المفرد التاء للواحدة. وأخذت اللجنة في ذلك برأي الإمام المازني القائل إن إشارات العدد علامات لا ضمائر، وبهذا التقسيم يسرت اللجنة الإعراب وقللت الاصطلاحات وجمعت أبواب الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ واسم كان واسم إن في باب الموضوع، وأبواب خبر المبتدأ وخبر كان وخبر إن في باب المحمول، وردت باب ظن إلى الفعل المتعدي.

ويقسم النحاة متعلق الظرف وحروف الإضافة إلى قسمين:

القسم الأول: متعلق عام نحو "زيدٌ عندك أو في الدار" ويقدرونه "كائن أو استقر" وهو عندهم واجب الحذف، ويعربونه خبراً.

القسم الثاني: متعلق خاص نحو "أنا واثق بك" حيث لا يُفهم الكلام إذا حذف من الجملة والخبر هو المتعلق والظرف فضلة.

رأت اللجنة في القسم الأول أن المتعلق العام لا يُقدَّر، والمحمول هو الظرف، أما في المتعلق الخاص فإن المتعلق هو المحمول والظرف تكملة.

ورأت اللجنة إلغاء الضمير المستتر جوازاً في مثل "زيدٌ قامَ" حيث قالت: إن الفعل هو المحمول ولا ضمير فيه، وليس بجملة كما يعده النحاة فهو كمثّل "قامَ زيدٌ". وكذلك رأت إلغاء الضمير المستتر وجوباً في مثل "أقوم - تقوم - نقوم" فإن الفعل هو المحمول والهمزة أو التاء أو النون إشارة إلى الموضوع أغنت عنه وكفى ذلك في إعرابه. وبالمثل ألغت الضمائر المتصلة البارزة الدالة على العدد في مثل "قاما - قاموا - قمن" وقد اعتبرت إشارة لا ضميراً وبهذا ذهب مذهب المازني، الفعل هنا هو المحمول والضمير هو الموضوع.

وجمعت اللجنة كثيراً من الأبواب كالمفاعيل والحال والتمييز تحت اسم واحد وهو التكملة دون أن تُضَيِّعَ غرضاً، وعرفت اللجنة التكملة على النحو التالي: "كل ما يُذكرُ في الجملة غير الموضوع والمحمول فهو تكملة، وحكم التكملة أنها مفتوحة دائماً إلا إذا كانت مضافاً إليها أو مسبقة بحرف جرٍّ"، وقالت أيضاً: "وتجئ التكملة لبيان الزمان أو المكان، ولبيان العلة، ولتأكيد الفعل أو بيان نوعه، ولبيان المفعول، أو لبيان الحالة أو النوع.

ورأت اللجنة أن هناك أنواعاً من العبارات في العربية تعب النحاة كثيراً في إعرابها وفي تخريجها على قواعدهم مثل باب التعجب فله صيغتان هما: "ما أفعَل - أفعُلْ به" فقررت أن تدرس هذه على أنها أساليب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها. أما إعرابها فيقال: "ما أجمل زيداً - أجملُ بزيدٍ" فإن "ما أجمل" صيغة تعجب و"زيداً" متعجب منه مفتوح، و"أجملُ" صيغة تعجب أيضاً و"بزيدٍ" مجرور بحرف جر.

ومثل هذا بابا التحذير و الإغراء في مثل "النارَ، إياك والنار، النارَ النارَ" (مجلة المجمع، 1951: 186-190) و "الإخلاص، المذاكرة" (ضيف، 2003: 22) هو أسلوب والاسم فيه مفتوح، والاسمان مفتوحان أيضاً، وتقول اللجنة: "إنه ينبغي أن توجه العناية في درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال لا إلى تحليل الصيغ وفلسفة تخريجها".

والآن نتطرق إلى مقترحات اللجنة في الصرف فقد أشارت إلى أن أكثر مسأله من بحوث فقه اللغة ولا يحتاج إليها البادئ في العربية بل قد لا يصل إليها فهمه كالإعلال والإبدال والقلب وتنقل الكلمة في موازين مختلفة حتى تنتهي إلى هيئتها في النطق نحو: "يقول" محول من "يَقُول" و "مَرْمِي" محول من "مَرْمُوي" وهناك أمثلة كثيرة من هذا القبيل في علم الصرف وليس لدارس النحو حاجة بها وإنما يحتاجها من يريد التفقه في تصريف اللغة وتكوينها.

ورأت اللجنة أن تُخَفَّفَ عن الدارس عناء هذا كله وأن يُقْتَصَرَ في تعليم العربية على تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وتقسيم الاسم إلى مذكر ومؤنث مع بيان علامات التأنيث وإلى صحيح الآخر ومعتل الآخر وإلى مفرد ومثنى وجمع مع بيان طريقة التثنية (ما آخره ألف تقلب ياء دائماً إلا في كلمات لا تتجاوز العشرين المشهور منها: الحفا، والعصا، والصبأ، وما آخره همزة قبلها ألف كبناء تبقى همزته إلا إذا كانت للتأنيث فتقلب واواً)، وبيان طريقة جمع الاسم بالألف والتاء وبالواو والنون أو الياء والنون ومع أمثلة من جمع التكسير. وتقسيم الاسم أيضاً إلى منكر ومعرف مع بيان أنواع المعارف.

وتُدْرَسُ التلاميذ الثلاثي والرباعي من الاسم المصغر وكذلك تُدْرَسُ المنسوب إليه (أكثر أحكام النسب دوراناً في الكلام) والمعرب والمبني مع بيان أنواع الإعراب والمبنيات والتي هي أسماء الإشارة والموصول والاستفهام والشرط.

هذا بالنسبة للاسم أما الفعل فُقَسِّمَ إلى ماض ومضارع وأمر مع بيان تمرين في تصريف الأفعال والإشارة إلى الأفعال القليلة التي لا تتصرف وكذلك المجرد والمزيد (الحرف المزيد والحرف الأصلي)، وقُسِّمَ إلى صحيح ومعتل مع بيان تمرين في اتصال الفعل على اختلاف أنواعه بالضمير.

ويُدْرَسُ معنى المبني للمجهول وطريقة صوغه للتلاميذ، وكذلك الفعل الناقص والتام واللازم والمتعدي والمبني والمعرب والمشتقات (اسم الفاعل صوغه واستعماله واسم المفعول وأمثله وطرق استعماله واسم الزمان والمكان والآلة)، وطريقة استعمال المصدر مع بيان أمثلة للمصدر الثلاثي ولغير الثلاثي.

ويُدْرَسُ إعراب المَحْمُول (اسم وفعل وظرف وجملة) والمَوْضُوع (ظاهراً وضميراً بارزاً) والترتيب والمطابقة بينهما وإعراب التكملة وأغراضها وتكملة المفرد والتوابع وأحكام العدد

والشرط وجوابه والقسم وجوابه والجملة الفرعية عندما تكون محمولاً أو تكملةً أو نعتاً أو صلةً، وكذلك باب الأساليب: الاستفهام والنفي والتوكيد والقسم والتعجب والتفضيل ونعم وبئس والنداء والاستثناء والتخصيص والتحذير والإغراء (مجلة المجمع، 1951: 190-192).

3.4 قرارات مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1945)

رَفَعَت وزارة المعارف تقريرها الذي يتضمن مُقترحاتها التي ذكرناها سابقاً في تيسير النحو والصرف إلى مجمع اللغة العربية لإبداء رأيه فيها فشكّل المجمعُ على أساسها لجنة الأصول، حيث عقدت عدة اجتماعات لدراسة هذه المُقترحات وقدمتها إلى مؤتمر المجمع، حيث أصدر هو بدوره سنة 1945 قراراته الآتية:

1. كلُّ رأيٍ يؤدي إلى تغيير في جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا تنظر إليه اللجنة، لأنَّ مُهمتها تيسير القواعد.

2. تُتخذ المقترحات التي وضعتها لجنة وزارة المعارف أساساً للمناقشة والمراجعة على ضوء ما وجه إليها من نقد وما كتب من بحوث حول مسائلها.

3. يبقى التقسيم القديم للكلمة وهو أنها اسم أو فعل أو حرف، ويتناول كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بالتقسيم المعروف في كتب النحو.

4. يستغنى عن الصيغ المألوفة في إعراب المبنيات وعن الإعرابين التقديرى والمحلى في الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم، فيقال في إعراب "مَنْ" في قولنا "جاء مَنْ أكرمني" :

مَنْ: اسم موصول مبني مسند إليه محله الرفع.

وفي نحو "جاء الفتى والقاضي" :

الفتى والقاضي: اسمان مسند إليهما محلها الرفع.

5. يستغنى عن العلامات الفرعية التي تنوب عن العلامات الأصلية. ففي نحو " جاء الزيدان " و " رأيت الزيدين " يقال:

الزيدان: مسند إليه مرفوع بالألف لأنه مثنى. ولا نقول بأنه مرفوع بالألف نيابة عن الضمة .

الزيدين: مسند إليه منصوب بالياء لأنه مثنى.

وفي " جاء أبوك " و " رأيت أباك " و " مررتُ بأبيك " يقال:

أبوك: مسند إليه مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة. ولا نقول بأنه مرفوع بالواو نيابة عن الضمة.

أباك: مسند إليه منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة.

أبيك: مسند إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة.

وفي " سلمت على أحمدَ ":

أحمد: مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. ولا نقول لأنه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة وهكذا...

6. إلغاء ألقاب البناء والإبقاء على ألقاب الإعراب، ففي هذه الحالة لا يتطلب من الدارس بيان حركة المبنى أو سكونه، سواء أ كان له محل أم لم يكن، اكتفاء بأن المبنى يلزم آخره حالة واحدة، ولا يكلف الدارس عند تحليل جملة بها كلمة مبنية ذات محل إلا أن يقول إنها مبنية وإن محلها كذا...

7. تكوين الجملة من ركنين أساسين وتسمية هذين الركنين بالمسند إليه والمسند كما اختار علماء البلاغة، حيث اختلف المجمع في تسمية هذين الركنين مع لجنة وزارة المعارف.

8. يجب إرشاد المبتدئين إلى أن المتعلق العام للظروف والجار والمجرور في نحو: "زيد في الدار" و"زيد عندك" محذوف وإن كانوا لا يكلفون كل مرة تقديره، بل يقبل منهم تخفيفاً عنهم أن يقولوا في إعراب "زيد في الدار" :

في الدار: جار ومجرور مسند.

9. ضمائر الرفع المتصلة بارزة أو مستترة مثل: قمت وأخواتها وأقوم ويقوم وقم ولا تقم وقاموا ويقومان ويقومون وتقومين ويقمن، كلها لا محل لاعتبارها ضمائر عند الإعراب وإنما هي في الضمائر البارزة حروف دالة على نوع المسند إليه أو عدده. أما الضمائر المستترة وجوباً أو جوازاً فمصرف عنها النظر.

يقال في إعراب "قمتَ" صيغة لماضي المتكلم.

وفي إعراب "قُمْ" صيغة أمر للمخاطب.

وفي إعراب "لا تقم" صيغة نهي للمخاطب.

وفي إعراب "أقوم" مضارع للمتكلم.

وفي إعراب "قاموا" ماضي الغائبين.

وفي إعراب "يَقُومَان" مضارع الغائبين.

وفي إعراب "يَقُومُونَ" مضارع الغائبين.

وفي إعراب "تقومين" مضارع المخاطبة.

وفي إعراب "يَقُومَنَّ" مضارع الغائبات.

وإذا ذكر المتصل مع ضمير منفصل لتقويته في مثل: "أنا قمتُ" يعرب على وجه الآتي:

أنا: مسند إليه.

قمتُ: صيغة لماضي المتكلم مسند.

وفي إعراب "المحمدون قاموا":

المحمدون: مسند إليه مرفوع بالواو.

قاموا: صيغة ماضي الغائبين مسند.

وفي إعراب "أَنْتِ تقومينَ":

أَنْتِ: مسند إليه.

تقومينَ: صيغة مضارع المخاطبة مسند.

وهكذا...

10. يستغنى عن النص على العائد في نحو "الذي اجتهد يكافأ" فيقال في إعرابه:

الذي: اسم موصول مسند إليه.

اجتهد: ماضي الغائب صلة.

يكافأ: صيغة مضارع مبني للمجهول للغائب مسند.

11. كل ما يذكر في الجملة ماعدا المسند إليه والمسند فهو تكملة وحكمها أنها مفتوحة دائماً إلا إذا كانت مضافاً إليه أو مسبوقاً بحرف جر أو تابعاً من التوابع.

12. إبقاء اسم المفعول به للتكملة الدالة على ما وقع عليه الفعل، ويقال عند إعرابها إنها مفعول به تكملة، أما بقية التكملات من المفاعيل الأخرى والحال والتمييز والمستثنى فيكتفي فيها بذكر أغراضها إجمالاً مع وجوب ذكر اللفظ المكمل له، فيقال مثلاً في إعراب "قمتُ إجلالاً لك":

قمتُ: صيغة ماضي المتكلم.

إجلالاً: تكملة للفعل لبيان السبب.

وفي إعراب "ضربته ضرباً شديداً":

ضرباً: تكملة مصدرية للفعل.

شديداً: وصف مكمل لـ "ضرباً".

وفي نحو "سرت والنيل"

النيل: تكملة للفعل لبيان المصاحبة.

وفي نحو "جاء زيد راكباً":

راكباً: تكملة لزيد مبنية للحال.

وفي نحو "شربت اللبن ساخناً":

ساخناً: تكملة للمفعول به مبنية للحال.

وفي إعراب "اشتريت عشرين كتاباً" يقال:

كتاباً: تكملة مميزة للمفعول به.

13. في حالة الاستثناء التام وهو ما ذكر فيه المستثنى منه والمستثنى، يكون المستثنى بإلا

وخلا وعدا وحاشا، وما خلا وما عدا وما حاشا تكملة للمستثنى منه مفتوحاً دائماً.

وأعتبر أداة الاستثناء غير أو سوى حين يكونان منصوبين أنهما مستثنيان منصوبان وما

بعدهما مجرور بالإضافة.

وأما الاستثناء المفرغ فقد اعتبره من صيغ القصر لا استثناء، تتبع القواعد العامة في

تحليله وإعرابه.

14. هناك في العربية أنواع من العبارات تعب النحاة كثيراً في إعرابها وفي تخريجها على

قواعدهم مثل باب التعجب، فله صيغتان هما: "ما أفعلَ - أفعلُ به" فقرر المجمع أن

تدرس هذه على أنها تراكيب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها. أما إعرابها فيقال:

"ما أحسن زيدا":

ما أحسن: صيغة تعجب.

"زيداً": متعجب منه مفتوح

و"أحسنُ بزيدٍ":

"أحسنُ": صيغة تعجب.

"الباء": حرف جر

"زيدٍ": اسم مجرور بحرف جر.

ومثل هذا بابا التحذير والإغراء في مثل "النارَ" و"إياك والنارَ" و"النارَ النارَ" هو تركيب والاسم فيه مفتوح، والاسمان مفتوحان أيضاً، وإنما توجه العناية في درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال لا إلى تحليل الصيغ وفلسفة تخريجها، وقد جمعت أمثال تلك العبارات لتدرس على هذا الوجه.

15. وافق على مُقترح اللجنة في أن أكثر مسائل علم الصرف من بحوث فقه اللغة التي لا يفهمها التلميذ كالإعلال والإبدال والقلب، وتنقل الكلمة في موازين مختلفة حتى تصل إلى هيئتها في النطق.

ورأى أن يخفف عن الدارس عناء هذا كله وأن يُقْتَصَر في تعليم العربية على تقسيم الكلمة إلى إسم وفعل وحرف، وتقسيم الاسم إلى مذكر ومؤنث مع بيان علامات التأنيث وإلى صحيح الآخر ومعتل الآخر (حرف لين)، وإلى مفرد ومثنى وجمع مع بيان طريقة التثنية (ما آخره ألف تقلب ياء دائماً إلا في كلمات لا تتجاوز العشرين المشهور منها: الحفا، العصا، الصبا، وما آخره همزة قبلها ألف كبناء تبقى همزته إلا إذا كانت للتأنيث فتقلب واواً)، وبيان طريقة جمع الاسم بالألف والتاء وبالواو والنون أو الياء والنون ومع أمثلة من جمع التكسير. وتقسيم الاسم أيضاً إلى منكر ومعرف مع بيان أنواع المعارف. وتدرّس التلاميذ الثلاثي والرباعي من الاسم المصغر وكذلك

تُدْرَسُ المنسوب إليه (أكثر أحكام النسب دوراناً في الكلام) والمعرب والمبني مع بيان أنواع الإعراب والمبنيات والتي هي أسماء الإشارة والموصول والاستفهام والشرط.

كل ما ذكرناه يتصل بالاسم، أما الفعل فُقَسِّمَ إلى ماض ومضارع وأمر مع بيان تمرين في تصنيف الأفعال والإشارة إلى الأفعال القليلة التي لا تُصَرَف، وكذلك المجرد والمزيد (الحرف المزيد والحرف الأصلي)، وقُسِّمَ إلى صحيح ومعتل مع بيان تمرين في اتصال الفعل على اختلاف أنواعه بما يدل على نوعه أو عدده.

ويُدرَّسُ معنى المبني للمجهول وطريقة صوغه للتلاميذ، وكذلك الفعل الناقص والتام واللازم والمتعدي والمبني والمعرب والمشتقات (اسم الفاعل صوغه واستعماله واسم المفعول وأمثله وطرق استعماله واسم الزمان والمكان والآلة)، وطريقة استعمال المصدر مع بيان أمثلة للمصدر الثلاثي ولغير الثلاثي، ويُدرَّسُ إعراب المسند إليه (ظاهراً وضميراً بارزاً) والمسند (اسم وفعل وظرف وجملة) والترتيب والمطابقة بينهما وإعراب التكملة وأغراضها والتوابع وأحكام العدد والشرط وجوابه والقسم وجوابه والجملة الفرعية عندما تكون مسندة أو تكملة أو نعتاً أو صلة، وكذلك باب التراكيب: التوكيد والقسم والتعجب وصوغ اسم التفضيل ونعم وبئس والنداء والاستغاثة والندبة والتخصيص والتحذير والإغراء .

وهنا يجب التفريق بين الجملة والفعل وحده لأنه عد من المفرد (مجلة المجمع، 1951: 193-197).

3.5 المؤتمر الثقافي الأول لجامعة الدول العربية (1947)

لَقِيَ قِسْمٌ من قرارات مؤتمر مجمع اللغة العربية اهتماماً من قبل المؤتمر الثقافي الأول لجامعة الدول العربية المنعقد في بيت مري ببلبنان عام 1947 وهي:

1. الإبقاء على الإعراب التقديري في المفردات والإعراب المحلي في المفردات والجمل، وكذلك أقر إلغاء نيابة علامات فرعية عن العلامات الأصلية في الإعراب.

2. إلغاء الضمائر المستترة في الأفعال.

3. قرر المؤتمرُ في أن يقال في إعراب المضاف إليه: مضاف إليه مجرور بالإضافة.

4. قرر المؤتمرُ في أن يقال في إعراب اسم كان إنه مبتدأ مرفوع.

5. قرر المؤتمرُ على أن لا يُعنى بالتعاريفِ وأن يقتصر في الإعراب على وظيفة الكلمة في الجملة وحكمها الإعرابي من غير تأويل.

3.6 رأي وتوصيات مجمع اللغة العربية في دمشق

كتب مجمع اللغة العربية في دمشق ديباجة طويلة لرأيه حول قرارات مجمع اللغة العربية في تيسير النحو تضمنت عدة توصيات هي:

أ) استغلال علم المعاني في قواعد النحو، حتى يقف التلاميذ على ما يتناوب الصيغ العربية أحياناً من اختلاف المعنى.

ب) الاقتصار في النحو على ما يتيح القراءة السليمة دون تعليل وتحليل.

ج) العناية ببحث الأصوات.

د) رأى ضرورة الإبقاء على الإعرابين: التقديري والمحلي، ولم يتطرق إلى قرار إلغاء نيابة العلامات الفرعية عن الأصلية في الإعراب.

هـ) الرجوع عن تسمية ركني الجملة باسم المسند إليه والمسند والعودة إلى المصطلحات القديمة: المبتدأ والخبر واسم كان وأخواتها وخبرها والفاعل ونائب الفاعل.

و) الرجوع عن مصطلح التكملة والعودة إلى مصطلحات المفاعيل: المفعول به والمفعول المطلق والمفعول لإجله والمفعول فيه والمفعول معه والاستثناء والحال والتمييز.

3.7 رأي وتوصيات مجمع اللغة العربية في بغداد

كتب المجمع العلمي العراقي ديباجة لمناقشة قرارات مجمع اللغة العربية تضمنت عدة توصيات هي:

- (أ) عدّ القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام الصدر الأول المصادر الرئيسية في اقتباس الأمثلة والشواهد النحوية.
- (ب) الاعتداد في القواعد بما جاء في الذكر الحكيم من الشواذ (صيغ تخالف الشائع أحياناً).
- (ج) الجمع بين الأدوات من نوع واحد حين يختلف أثرها الإعرابي كأدوات النفي.
- (د) الوصل بين علم النحو وعلم المعاني في بيان وجوه الذكر والحذف لعناصر الجملة، وكذلك وجوه التقديم والتأخير.
- (هـ) الالتزام بإبقاء علامات الإعراب والإبقاء على الإعراب التقديري مع الاكتفاء بأن الكلمة مرفوعة لا تظهر عليها الضمة أو منصوبة لا تظهر عليها الفتحة أو مجرورة لا تظهر عليها الكسرة.
- (و) إبقاء الإعراب المحلي في المبنيات كما هو وتبقى معه ألقاب البناء من ضم وفتح وكسر وسكون.
- (ز) الرجوع عن تسمية ركني الجملة بالمسند إليه والمسند والعودة إلى المصطلحات القديمة: المبتدأ والخبر واسم كان وأخواتها وخبرها والفاعل ونائب الفاعل، وبذلك اتفق مع المجمع الدمشقي وخالف مجمع اللغة العربية في القاهرة.
- (ح) الرجوع عن مصطلح التكملة والعودة إلى مصطلحات المفاعيل: المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول معه والحال والتمييز مع الإبقاء على الاستثناء وأحكامه ومراعاة أنه أسلوب خاص. وبذلك اتفق مع المجمع الدمشقي وخالف مجمع اللغة العربية في القاهرة.
- (ط) إبقاء بابي التنازع والاشتغال بوضع صيغ جديدة لهما.
- (ي) إبقاء تقدير المتعلق العام للظرف والجار والمجرور مع التغاضي عنهما في المرحلة التعليمية الأولى.

- (ك) إبقاء مصطلحات الضمائر وكذلك مصطلح الضمير المستتر.
- (ل) إبقاء الفصل بين اسم الفاعل والصفة المشبهة وتسمية الأخيرة بالصفة الثابتة.
- (م) يجب أن يُدرس للتلاميذ الميزان الصرفي.
- (ن) ترك التصغير لغير الثلاثي والرباعي.
- (س) التوسّع في درس قواعد النسب.
- (ع) اعتبار الأفعال التي جاءت على صيغة المبني للمجهول مثل زُهِى أفعالاً مبنية للمعلوم وما بعدها فواعل وليس نائباً عن فواعل.
- (ف) عرض صيغة التعجب على أنها أسلوب متميز وتوضح صيغتها: "ما أفعلُهُ - أفعلُ بِهِ" وتضاف إلى هذين الصيغتين صيغ التعجب السماعية مثل: لله درّه عالماً و يا له شجاعاً.
- (ص) اعتبار اسم المصدر مصدراً جاريّاً على غير الأوزان القياسية (ضعيف، د.ت.: 45-48).

الفصل الرابع

دراسة ميدانية حول موقف الطلبة والأساتذة العراقيين من تيسير النحو العربي

تحققت هذه الدراسة في جامعة كركوك / كلية التربية في العراق بمشاركة طلبة وأساتذة قسم اللغة العربية من خلال إجاباتهم على أسئلة الاستبانة. وفيما يلي سنوضح خطوات إجراء هذه الدراسة الميدانية:

أولاً: أفراد العينة

تم اختيار أفراد العينة (52 طالباً و27 أستاذاً) من كلا الجنسين من كلية تربية كركوك / قسم اللغة العربية - المرحلة الرابعة. والهدف من هذه الدراسة هو معرفة اتجاهات الطلبة والتدريسيين نحو تيسير النحو العربي.

ثانياً: أدوات الدراسة الميدانية

أستخدمت أداة واحدة في القيام بهذه الدراسة وهي الاستبانة، وتؤدي الاستبانة إلى هدف أساس وهو معرفة اتجاهات الطلبة والأساتذة نحو تيسير النحو العربي، فضلاً عن ذلك يهدف إلى معرفة العوامل التي تسهم في تيسيره.

ثالثاً: الاستبانة

بلغ عدد أسئلة الاستبانة 23 سؤالاً، منها مغلقة ومفتوحة والمغلقة المفتوحة.

وقد تم عرض الاستبانة على بعض المختصين لاختبار صدقها، ثم تطبيقها على بعض أفراد العينة للحصول على تقدير الثبات.

رابعاً: حدود الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على استطلاع آراء الطلبة والأساتذة في كلية تربية كركوك / قسم اللغة العربية.

خامساً: المعالجة الإحصائية

تم الحصول على النتائج بعد إدخال البيانات إلى الحاسوب باستخدام البرنامج الإحصائي أس بي أس أس (SPSS).

4.1 آراء الطلبة حول موضوع تيسير النحو العربي

الجدول 1: هل النحو العربي بحاجة إلى التيسير؟

S.s	X	%	N	
0,38	1,17	82,7	43	نعم
		17,3	9	كلا
		100	52	المجموع

كان (٤٣) من (٥٢) طالباً أي بنسبة ٨٢,٧ % موافقين على أن النحو العربي بحاجة إلى التيسير. ونسبة قليلة منهم لم توافق على تيسيره، ومن خلال هذا البيان يمكن القول بأن أغلب الطلبة يطالبون بتيسير النحو العربي.

الجدول 2: هل تَعتبرُ تأثُرُ النحو العربي بالمنطق اليوناني، من أهم أسباب صعوبة النحو العربي؟

S.s	X	%	N	
0, 47	1, 67	32, 7	17	نعم
		67, 3	35	كلا
		100	52	المجموع

اعتبر (١٧) من بين (٥٢) طالباً أي بنسبة ٣٢,٧ % تأثُرُ النحو العربي بالمنطق اليوناني من أهم أسباب صعوبة النحو العربي، أما (٣٥) طالباً أي بنسبة ٦٧,٣ % فلم يعتبر النحو العربي متأثراً بالمنطق اليوناني.

الجدول 3: هل تيسير النحو يعني...؟

S.s	X	%	N	
0,62	2,34	7,7	4	حذف بعض أبوابه
		50	26	اختصار بعض أبوابه
		42,3	22	عرض جديد للموضوعات
				النحوي
		100	52	المجموع

اختار (٤) من بين (٥٢) طالبا أي بنسبة ٧,٧% الشق الأول في الإجابة على هذا السؤال، بينما اختار نصف مجموع عدد الطلبة وعددهم (٢٦) طالبا أي بنسبة ٥٠% الشق الثاني، أما (٢٢) طالبا أي بنسبة ٤٢,٣% فقد بين بأن تيسير النحو يشير إلى عرض جديد للموضوعات النحوية .

الجدول 4: هل نجح العلماء في محاولاتهم لتيسير النحو العربي؟

S.s	X	%	N	
0,69	2,53	11,5	6	نعم
		23,1	12	كلا
		65,4	34	في بعض المواضيع
		100	52	المجموع

كان عدد الطلبة في اختيار الشق الأول في الإجابة على هذا السؤال هو (٦) أي بنسبة ١١,٥% من بين (٥٢) طالب، وعدد الطلبة الذين اختاروا الشق الثاني هو (١٢) أي بنسبة ٢٣,١%، بينما اختار معظم الطلبة وعددهم (٣٤) أي بنسبة ٦٥,٤% الشق الثالث في الإجابة على هذا السؤال. نفهم مما سبق أن العلماء لم ينجوا في محاولاتهم لتيسير النحو بالصورة المطلوبة.

الجدول 5: أي المحاولات كان لها تأثيرٌ أكثر في تيسير النحو العربي؟

S.s	X	%	N	
0,60	3,78	2,0	1	محاولة ابن مضاء القرطبي
		3,8	2	محاولة إبراهيم مصطفى
		7,7	4	محاولة شوقي ضيف
		86,5	45	ليست عندي معلومات عن محاولات تيسير النحو
		100	52	المجموع

اختار معظم الطلبة في الإجابة على هذا السؤال الشق الرابع وعددهم هو (٤٥) أي بنسبة ٨٦,٥% من بين (٥٢) طالباً. والظاهر من إجابة الطلبة هو أن قسم كبير منهم ليست لديهم معلومات عن محاولات التي حصلت في سبيل تيسير النحو العربي.

جدول 6: هل هناك كتب أو مصادر كافية حول موضوع تيسير النحو العربي؟

S.s	X	%	N	
0,49	1,42	57,7	30	نعم
		42,3	22	كلا
		100	52	المجموع

أجاب على هذا السؤال معظم أفراد العينة (٣٠) من بين (٥٢) طالباً أي بنسبة ٥٧,٧% بـ (نعم)، وكان عدد الطلبة اللذين أجابوا بـ (كلا) هو (٢٢) أي بنسبة ٤٢,٣%.

الجدول 7: هل من المفروض إلغاء نظرية العامل من النحو العربي؟

	S.s	X	%	N
نعم	0,43	1,75	25	13
كلا			75	39
المجموع			100	52

أجاب على هذا السؤال (١٣) من بين (٥٢) طالباً أي بنسبة ٢٥% بـ (نعم)، بينما أجاب معظم أفراد العينة (٣٩) طالباً أي بنسبة ٧٥% بـ (كلا). حيث أنهم لم يؤيدوا فكرة إلغاء نظرية العامل لأن حسب رأيهم ان ذلك يؤدي إلى عدم فهم النحو بصورته الصحيحة.

الجدول 8: ما هي أبرز العوامل التي قد تتسبب في الفشل في بلوغ الهدف من تعليم اللغة العربية؟

	S.s	X	%	N
طرق تدريس اللغة العربية	0,83	2,03	32,7	17
صعوبة النحو العربي			30,8	16
غزارة المواد النحوية في المنهج الدراسي			36,5	19
المجموع			100	52

كان عدد الطلبة في اختيار الشق الأول هو (١٧) أي بنسبة ٣٢,٧% من بين (٥٢) طالباً، وعدد الطلبة اللذين اختاروا الشق الثاني هو (١٦) أي بنسبة ٣٠,٨%، بينما كان عدد الطلبة اللذين اختاروا الشق الثالث هو (١٩) أي بنسبة ٣٦,٥% في الإجابة على هذا السؤال.

الجدول 9 : هل للحركات الإعرابية أثرٌ في فهم المسموع باللغة العربية؟

	S.s	X	%	N	
نعم	0,41	1,21	78,8	41	
كلا			21,2	11	
المجموع			100	52	

أجاب معظم الطلبة وعددهم (٤١) أي بنسبة ٧٨,٨% بـ (نعم)، ومن خلال هذا يتبين لنا أن أغليبيتهم متفقون على أنّ للحركات الإعرابية أثراً في فهم المسموع.

الجدول 10: هل تعتبر طرائق تدريس النحو وسيلة من وسائل تيسير النحو العربي؟

	S.s	X	%	N	
نعم	0,39	1,19	80,8	42	
كلا			19,2	10	
المجموع			100	52	

أجاب معظم الطلبة وعددهم (٤٢) أي بنسبة ٨٠,٨% بـ (نعم) ، حيث أن أغليبيتهم بيّن بأن طرائق تدريس النحو تعد وسيلة من وسائل تيسير النحو.

الجدول 11: هل تعدد الآراء في مسألة نحوية معينة يؤدي إلى صعوبة النحو؟

	S.s	X	%	N	
نعم	0,23	1,05	94,2	49	
كلا			5,8	3	
المجموع			100	52	

أجاب أكثر الطلبة وعددهم (٤٩) طالباً أي بنسبة ٩٤,٢ % بـ (نعم)، ومن خلال هذه الإجابة يتبين لنا أن أكثر الطلبة متفقون على أن تعدد الآراء في مسألة ما يؤدي إلى صعوبة النحو العربي.

جدول 12: في رأيك مِمَّ يجب استنباط أمثلة النحو العربي؟ (بإمكانك اختيار أكثر من خيار واحد)

S.s	X	%	N	
2,03	22,16	37,5	50	القرآن الكريم
		30,8	41	الأحاديث الشريفة
		19,5	26	الأبيات الشعرية القديمة
		1,5	2	القصص والروايات
		1,5	2	الصحف والمجلات
		9,2	12	اللغة المحكية (المنطوقة)
		100	133	المجموع

رجَّح أغلب الطلبة في استنباط الأمثلة النحوية الخيارات الثلاثة الأولى وهي القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة والأبيات الشعرية.

13- في رأيك كيف يمكن تيسير النحو العربي؟ (يرجى استخدام الصفحة الخلفية لمواصلة تدوين الآراء)

لقد كانت ملاحظات الطلبة حول هذا السؤال متشابهة، حيث أنهم دعوا إلى تطبيق عملية التيسير وذلك عن طريق تغير المناهج الدراسية وحذف وتلخيص بعض أبواب النحو، وإعداد المدرسين إعداداً جيداً، والابتعاد عن المسائل الخلافية والآراء النحوية والاكتفاء بالرأي الراجح، وكذلك كانت في ملاحظات الطلبة نقاط اختلاف، فمنهم من رأى عدم إلغاء نظرية العامل لأن

إلغائها يؤدي إلى عدم فهم النحو بشكله الصحيح، وكذلك عدم تركيز الأستاذ أثناء شرح الموضوع على الإعراب فقط، والابتعاد عن إيراد الأمثلة الشعرية.

4.2 آراء الأساتذة حول موضوع تيسير النحو العربي

الجدول 1: هل النحو العربي بحاجة إلى التيسير؟

	N	%	X	S.s
نعم	26	96,3	1,03	0,19
كلا	1	3,7		
المجموع	27	100		

كان ٢٦ من بين ٢٧ أستاذاً أي بنسبة ٩٦,٣ % موافقين على أن النحو العربي بحاجة إلى التيسير. ومن خلال هذا البيان يمكن القول بأن جميع الأساتذة بإستثناء أستاذ واحد يؤيدون فكرة تيسير النحو العربي.

الجدول 2: هل تَعْتَبِرُ تأثّر النحو العربي بالمنطق اليوناني، من أهم أسباب صعوبة النحو العربي؟

	N	%	X	S.s
نعم	13	48,1	1,51	0,50
كلا	14	51,9		
المجموع	27	100		

أجاب (١٣) من بين (٢٧) أستاذاً أي بنسبة ٤٨,١ % بـ (نعم)، وأجاب (١٤) أستاذاً بـ (كلا) أي بنسبة ٥١,٩ %. حيث أن بعضهم بيّن بأن النحو العربي تأثر بالمنطق اليوناني، والبعض الآخر رأى عكس ذلك.

الجدول 3: هل تيسير النحو يعني...؟

S.s	X	%	N	
0,86	2,14	29,6	8	حذف بعض أبوابه
		25,9	7	اختصار بعض أبوابه
		44,4	12	عرض جديد للموضوعات النحوية
		100	27	المجموع

اختار (٨) من بين (٢٧) أستاذاً أي بنسبة ٦,٢٩% الشق الأول في الإجابة على هذا السؤال، بينما اختار (٧) أساتذة أي بنسبة ٩,٢٥% الشق الثاني، أما عدد الأساتذة الذين أشاروا إلى أن المقصود من تيسير النحو هو عرض جديد للموضوعات النحوية فهو (١٢) أستاذاً أي بنسبة ٤,٤٤%.

الجدول 4: هل نجح العلماء في محاولاتهم لتيسير النحو العربي؟

S.s	X	%	N	
0,86	1,70	55,6	15	نعم
		18,5	5	كلا
		25,9	7	في بعض المواضيع
		100	27	المجموع

اختار أكثر من نصف مجموع عدد الأساتذة وهو (١٥) من بين (٢٧) أستاذاً أي بنسبة ٥٥,٦% الشق الأول في الإجابة على هذا السؤال، حيث أنهم يرون نجاح العلماء في محاولاتهم في سبيل تيسير النحو العربي، أما عدد الأساتذة الذين اختاروا الشق الثاني هو (٥) أي بنسبة ١٨,٥%، بينما كان عدد الأساتذة الذين اختاروا الشق الثالث هو (٧) أي بنسبة ٢٥,٩%.

الجدول 5: أي المحاولات كان لها تأثيرٌ أكثر في تيسير النحو العربي؟

S.s	X	%	N	
0,99	1,92	37	10	محاولة ابن مضاء القرطبي
		48,1	13	محاولة إبراهيم مصطفى
		0	0	محاولة شوقي ضيف
		14,8	4	ليست عندي معلومات عن محاولات تيسير النحو
		100	27	المجموع

عدد الأساتذة اللذين اختاروا الشق الأول في الإجابة على هذه الأسئلة هو (١٠) من بين (٢٧) أستاذاً أي بنسبة ٣٧%، وعدد الأساتذة اللذين اختاروا الشق الثاني هو (١٣) أي بنسبة 48,1%، بينما أختار (٠) أستاذاً الشق الثالث، أما الشق الرابع فكان عدد الأساتذة اللذين اختاروا هذا الشق هو (٤) أي بنسبة ١٤,٨%.

جدول 6: هل هناك كتب أو مصادر كافية حول موضوع تيسير النحو العربي؟

S.s	X	%	N	
0,50	1,44	55,6	15	نعم
		44,4	12	كلا
		100	27	المجموع

أجاب على هذا السؤال معظم أفراد العينة (١٥) من بين (٢٧) أستاذاً أي بنسبة ٦,٥٥ بـ (نعم)، وكان عدد الأساتذة اللذين أجابوا بـ (كلا) هو (١٢) أي بنسبة ٤٤,٤٤%.

الجدول 7: هل من المفروض إلغاء نظرية العامل من النحو العربي؟

	S.s	X	%	N
نعم	0,48	1,33	66,7	18
كلا			33,3	9
المجموع			100	27

أجاب معظم أفراد العينة (١٨) من بين (٢٧) أستاذاً أي بنسبة ٧,٦٦% بـ (نعم)، حيث أنهم أيّدوا فكرة إلغاء نظرية العامل.

الجدول 8: ما هي أبرز العوامل التي قد تتسبب في الفشل في بلوغ الهدف من تعليم اللغة العربية؟

	S.s	X	%	N
طرق تدريس اللغة العربية	0,75	1,77	40,7	11
صعوبة النحو العربي			40,7	11
غزارة المواد النحوية في المنهج الدراسي			18,5	5
المجموع			100	27

كان عدد الأساتذة اللذين اختاروا الشق الأول والشق الثاني في الإجابة على هذا السؤال متساوياً وهو (١١) أي بنسبة ٤٠,٧%، بينما أختار الشق الثالث (٥) أساتذة أي بنسبة ١٨,٥%. ومن هذا يتبين لنا أن صعوبة النحو العربي وطرق التدريس تعدان من أبرز عوامل فشل تعلم اللغة العربية.

الجدول 9 : هل للحركات الإعرابية أثرٌ في فهم المسموع باللغة العربية؟

S.s	X	%	N	
0,42	1,22	77,8	21	نعم
		22,2	6	كلا
		100	27	المجموع

أجاب أكثر الأساتذة وعددهم (٢١) أستاذاً أي بنسبة ٧٧,٨ % على هذا السؤال بـ (نعم)، ومن خلال هذا السياق نفهم أن أغليبيتهم متفقون على أنّ للحركات الإعرابية أثراً في فهم المسموع.

الجدول 10: هل تعتبر طرائق تدريس النحو وسيلة من وسائل تيسير النحو العربي؟

S.s	X	%	N	
0,36	1,14	85,2	23	نعم
		14,8	4	كلا
		100	27	المجموع

أجاب أكثر الأساتذة وعددهم (٢١) أستاذاً أي بنسبة ٨٥,٢ % على هذا السؤال بـ (نعم)، حيث أن أغليبيتهم عدّ الطرائق التدريس وسيلة من وسائل تيسير النحو.

الجدول 11: هل تعدد الآراء في مسألة نحوية معينة يؤدي إلى صعوبة النحو؟

S.s	X	%	N	
0,39	1,18	81,5	22	نعم
		18,5	5	كلا
		100	27	المجموع

أجاب أغلب الأساتذة وعددهم (٢٢) أستاذاً أي بنسبة ٥٨,٨٥ % على هذا السؤال بـ (نعم) ، ومن خلال هذه الإجابة يتبين لنا أن أغلبية الأساتذة متفقون على أن تعدد الآراء في مسألة واحدة يؤدي إلى صعوبة النحو العربي.

الجدول 12: في رأيك مِمَّ يجب استنباط أمثلة النحو العربي؟ (بإمكانك اختيار أكثر من خيار واحد)

S.s	X	%	N	
5,53	8,33	32	16	القرآن الكريم
		26	13	الأحاديث الشريفة
		20	10	الأبيات الشعرية القديمة
		8	4	القصص والروايات
		4	2	الصحف والمجلات
		10	5	اللغة المحكية (المنطوقة)
		100	50	المجموع

كما هو مبين في الجدول أعلاه فإن أغلب الأساتذة رجّحوا استنباط الأمثلة النحوية من الخيارات الثلاثة الأولى وهي القرآن الكريم والأحاديث الشريفة والأبيات الشعرية القديمة لأنهم يعدّون هذه الخيارات الثلاثة المرجع الأساسي الذي يجب الرجوع إليه أثناء استنباط الأمثلة النحوية.

13- في رأيك كيف يمكن تيسير النحو العربي؟ (يرجى استخدام الصفحة الخلفية لمواصلة تدوين

الآراء)

كانت ملاحظات الأساتذة حول هذا السؤال هي الأخذ بآراء الميسرين الذين وضعوا رؤى واضحة في تيسير النحو، وتدريب الأساتذة على استخدام لغة مبسطة في الدرس، مع الحفاظ على اصالة المادة العلمية، وعدم الخوض كثيراً في الاختلافات النحوية المعقدة والاقتصار على القليل منها بما يناسب المقام والحال، وحث الأساتذة على الاكثار من الاستشهاد بالنصوص العربية التي تمثل أساس العربية من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة وعيون الشعر العربي. ومنهم من قال: إن الغاية من اللغة هي الفهم والإفهام، لذلك فإعادة صياغة النحو العربي انطلاقاً من المعنى هي الخطوة الأولى في الطريق الصحيح، فضلاً عن أن فكرة ارتباط النحو العربي بالإعراب هي فكرة خاطئة، لذا ينبغي إعادة صياغة الموضوعات النحوية على وفق منهج حديث يتلائم مع روح اللغة. ومنهم من قال: إنه يتم من خلال إعادة التعبير الأسلوبية، بحيث تعاد صياغة بعض التعاريف والمسائل بأسلوب يتلائم مع القدرة العقلية والتقليل من المسائل الخلافية النحوية والاكتفاء بما اتفق عليه العلماء ليكون قاعدة انطلاق نحوية، ومنهم من طلب اعتماد المناهج التطبيقية أولاً، وإعادة صياغة القواعد بشكل واضح، دون الاعتماد على النقل المباشر من مصادر الأمهات، وهذا الأمر يكون في مراحل الدراسة الجامعية.

4.3 مقارنة بين آراء الطلبة وآراء الأساتذة

لقد كانت نسبة كبيرة من إجابات الطلبة والتدريسيين على السؤال: "هل النحو العربي بحاجة إلى التيسير؟" إيجابية مما يدل على أن رأي الأغلبية يؤكد على تيسير النحو. وكذلك كانت إجابات الطلبة والتدريسيين حول ما إذا نجح العلماء في تيسير النحو ككل أم في بعض المواضيع، بالسلب حيث أن أغلب إجاباتهم كان يؤكد بأن العلماء نجحوا في تيسير بعض المواضيع فقط. والباحثة بدورها تؤكد بأن النحو العربي بحاجة ماسة إلى التيسير.

وكانت إجابات الطلبة والتدريسيين متشابهة تقريباً حول: مغزى التيسير، حيث أكدوا أنه يعني اختصار المواضيع النحوية و عرضه من جديد، ولم يوافقوا على حذف الأبواب غير الضرورية، كما اقترحها علماء عديدين كما سبق أن ذكرنا.

ولكن إجابات الطلبة والتدريسيين اختلفت حول المحاولات الناجحة في تيسير النحو، حيث إن نسبة كبيرة من الطلبة بينوا عدم معرفتهم بالمحاولات التي قام بها العلماء بعكس التدريسيين الذين بينوا أن محاولة إبراهيم مصطفى في رأيهم أنجح المحاولات.

ولقد تشابهت إجابات الطلبة والتدريسيين حول ما إذا كان هناك كتب أو مصادر كافية حول موضوع تيسير النحو العربي. فقد رأى الطلبة والتدريسيون أن هناك مصادر كافية. إلا أن الواقع يُظهرُ العكس.

واختلفت إجابات الطلبة والتدريسيين حول إلغاء نظرية العامل من النحو العربي، حيث إن التدريسيين كانت إجاباتهم إيجابية، إذ أن نسبة كبيرة منهم دعوا إلى إلغاء نظرية العامل، إلا أن الطلبة كانت إجاباتهم سلبية، حيث رفضت نسبة كبيرة منهم إلغاء هذه النظرية.

وكانت إجابة الطلبة حول أبرز العوامل التي قد تتسبب في الفشل في بلوغ الهدف من تعليم اللغة العربية متباينة حيث إنهم أقرروا بأن لطرائق التدريس وصعوبة النحو وغزارة المواد النحوية دوراً في فشل عملية تعليم اللغة العربية. وكذلك كانت إجابة الطلبة والتدريسيين متوافقة حول سؤال: أثر الحركات الإعرابية في فهم المسموع باللغة العربية، حيث أقرت نسبة كبيرة منهم بأن لها دوراً.

وكانت إجابة الطلبة والتدريسيين على سؤال: ما إذا كانت طرائق تدريس النحو تُعتبر وسيلة من وسائل تيسير النحو العربي، متوافقة أيضاً حيث أقرت نسبة كبيرة منهم بأن لطرائق التدريس دوراً كبيراً في تيسير النحو العربي. وأقرت نسبة كبيرة من التدريسيين والطلبة بأن لتعدد الآراء في المسائل النحوية دوراً في تعقيد النحو.

اقتصر البحث في الفصل الرابع على أخذ عينات من آراء طلبة وأساتذة كلية تربية كركوك/ قسم اللغة العربية في العراق حول موضوع التيسير النحو، لذا يظل المجال مفتوحاً لإجراء دراسات ميدانية أخرى حول موضوع البحث بين جامعات المحافظات العراقية أو بين جامعات الدول العربية لمعرفة مدى تشابه أو اختلاف آرائهم حول موضوع البحث. كما أن هناك موضوعات لم يتطرق إليها البحث مثل الدعوات التي نادى بها علماء بارزون مثل طه حسين وسلامة موسى في إجراء تغييرات جذرية في اللغة العربية مثل استخدام الحروف اللاتينية أو إلغاء الحركات الإعرابية من النحو العربي.

الخاتمة

بعد أن عرضنا جهود النحاة في تيسير النحو العربي وتبسيطه والاستبيان الذي قمنا به من أجل معرفة آراء الطلبة والتدريسيين حول النحو العربي من الأفضل تسجيل أبرز النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة:

1- ليس المقصود من تيسير النحو العربي اختصاره أو حذف بعض أبوابه بل يعني دراسته دراسة عميقة وواعية، واختصار أو حذف أجزاء أو الأبواب التي لا لزوم لها وليست لها أهمية جوهرية بالنسبة للنحو.

2- وقد تبين من خلال بحثنا أن من أهم أسباب تعقيد النحو العربي تعدد الآراء في المسألة الواحدة، قد نجد مسألة نحوية قيلت في تفسيرها عشرات الآراء. وحل هذه المشكلة يتم عن طريق التركيز على الآراء المتفق عليها وإهمال الآراء المختلفة التي لا تفيد في تقدّم الدارس في الدراسات النحوية. فالتعاليل المتعددة في النحو تؤدي إلى إرباك ذهن الدارس ويجب استبعاده لأنها غير ضرورية وليست ذات شأن في دراسة النحو.

3- إن ابن مضاء القرطبي لم يدع إلى هدم النحو، وإنما دعا إلى نهج جديد قائم على هدم نظرية العامل وإلغاء العلل الثواني والثالث وإسقاط التمارين غير العملية.

4- يسخر كتب النحو والمقررات المنهجية بإيراد أمثلة كثيرة تستخدم لتوضيح القواعد النحوية إلا أن هذه الأمثلة قديمة وراثية إذا كانت مناسبة في وقتها إلا أنها لا تناسب العقلية المناسبة. فالأمثلة يجب أن تكون مناسبة ومعاصرة وتكون للطلبة مفهومة وواضحة.

5- لو قارنا بين الأساليب المتبعة في تدريس اللغات وبين الأساليب المتبعة في تدريس اللغة العربية لوجدنا الأخيرة عقيمة وغير صالحة، وإذا أردنا أن نتقدم في تدريس اللغة العربية يجب أن نستفيد من المناهج الحديثة.

- 6- ولا يقتصر الأمر على تخلف المناهج والأساليب الدراسية بل يتعدى الأمر إلى طبيعة المادة الدراسية، فالمادة الدراسية النحوية الموجودة في الكتب والمناهج المقررة للطلبة غير ملائمة وتحتوي على مصطلحات معقدة وتفرعات متشعبة تربك عقل الدارس بدل من أن تنيرة.
- 7- يجهل كثير من المعلمين والمتعلمين الأهداف من وراء دراسة النحو العربي فيجب أن يكون الهدف منه هو فهم النصوص المختلفة عند قراءتها والكتابة الخالية من الأخطاء .
- 8- ويتصل بالنقطة السالفة الذكر سوء إعداد المعلمين الذين لا يستطيعون نقل المعلومات النحوية وذلك لعدم معرفتهم المناهج التربوية الحديثة وطرائق التدريس الحديثة، هذا من ناحية وصعوبة الإحاطة بالنحو بوضعه الحالي من ناحية أخرى.
- 9- تبين نتائج الاستبيان الذي أجريناه لسبر آراء أساتذة جامعة كركوك وطلابها في قسم اللغة العربية أن أغلبهم مع تيسير النحو العربي وأنهم غير راضين عن النحو العربي في صيغته الحالية.
- 10- معظم الذين شملهم الاستبيان دعوا إلى الغاء نظرية العامل التي هي من أهم أسباب تعقيد النحو العربي .
- 11- كانت آراء الطلبة والمدرّسين سلبية حول عما إذا نجح النحاة في تيسير النحو العربي إلا أنهم أقرّوا أنهم كانوا ناجحين في التيسير في بعض المواضيع النحوية.

المراجع

المراجع العربية:

ابن أثير الجزري، عزالدين. (د.ت). **الكامل في التاريخ**. (تحقيق الشيخ خليل مأمون). (ج8). بيروت: دار المعرفة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1952). **الخصائص**. (تحقيق محمد علي النجار). القاهرة: دار الكتب.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان. (1984). **شرح الوافية نظم الكافية**. (تحقيق د. موسى بني العلي). بغداد.

ابن مضاء، أبو العباس أحمد. (1979). **الرد على النحاة**. (دراسة وتحقيق د. محمد إبراهيم البنا). (ط1). دار الاعتصام.

ابن مضاء، أبو العباس أحمد. (1988). **الرد على النحاة**. (تحقيق د. شوقي ضيف). (ط3). القاهرة: دار المعارف.

ابن مضاء، أبو العباس أحمد. (2007). **الرد على النحاة**. (تحقيق محمد حسن إسماعيل). (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن النديم، محمد بن إسحاق. (1978). **الفهرست**. بيروت- لبنان: دار المعرفة.

أمين، أحمد. (1961). **ضحى الإسلام**. (ج1، ط6). مصر: مكتبة النهضة المصرية.

أمين، أحمد. (د.ت). **ظهر الإسلام**. (ج3). بيروت: دار الكتب العلمية.

أيوب، عبد الرحمن. (1957). **دراسات نقدية في النحو العربي**. الكويت: مؤسسة الصباح.

ثويني، علي؛ لطيف، مازن. (2009). **علي الوردي والمشروع العراقي**. (ط1). بغداد: منشورات دار السجاد.

الرجاني، عبدالقاهر. (1969). **دلائل الإعجاز**. (ط1). القاهرة.

الرجاني، عبدالقاهر. (1985). **التعريفات**. بيروت: مكتبة لبنان.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. (1985). **البيان والتبيين**. (تحقيق عبدالسلام هارون). (ط5، ج1). القاهرة: مكتبة الخانجي.

جمال الدين، مصطفى. (1985). **البحث النحوي عند الأصوليين**. (ط2). إيران: دار الهجرة.

حسن، عباس. (1971). **اللغة والنحو بين القديم والحديث**. (ط2). القاهرة: دار المعارف.

الحديثي، خديجة. (2001). **المدارس النحوية**. (ط3). الأردن: دار الأمل.

دي بور، ت. ج. (د. ت.). **تاريخ الفلسفة في الإسلام**. (ترجمة د. محمد عبدالهادي أبو ريده). (ط5). مصر: مكتبة النهضة المصرية.

الراجحي، عبده. (1979). **النحو العربي والدرس الحديث**. بيروت: دار النهضة.

الزجاجي، أبو القاسم. (1979). **الإيضاح في علل الزجاجي**. (تحقيق د. مازن المبارك). (ط3). بيروت: دار النقاش.

زيدان، جرجي. (1978). **تاريخ آداب اللغة العربية**. (ج1، ط2). بيروت: مكتبة الحياة.

سيبويه، أبو بشر عمر بن قنبر. (1966). **الكتاب**. (تحقيق وشرح عبد السلام هارون). القاهرة: مكتبة الخانجي.

صاري، محمد. (2001). **تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟**، بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو. الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية.

ضيف، شوقي. (1968). **المدارس النحوية**. (ط7). مصر: دار المعارف.

- ضيف، شوقي. (2003). **تجديد النحو**. (ط5). القاهرة: دار المعارف.
- ضيف، شوقي. (د.ت). **تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده**. (ط2). القاهرة: دار المعارف.
- ضيف، شوقي. (د.ت). **العصر العباسي الأول**. (ط16). القاهرة: دار المعارف.
- عيد، محمد. (1989). **اصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة**. (ط4). القاهرة: عالم الكتب.
- الفضلي، عبدالهادي. (1986). **مراكز الدراسات النحوية**. (ط1). الأردن: مكتبة المنار.
- القفطي، علي بن يوسف. (1986a). **إنباه الرواة** (ج2، ط1). القاهرة: دار الفكر العربي.
- القفطي، علي بن يوسف. (1986b). **إنباه الرواة** (ج3، ط1). القاهرة: دار الفكر العربي.
- مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية. (1951). (ج6). القاهرة: المطبعة الأميرية.
- المخزومي، مهدي. (1986). **في النحو العربي**. (ط2). بيروت: دار الرائد العربي.
- مصطفى، إبراهيم. (1959). **إحياء النحو**. العراق: مكتبة اللغة العربية.
- مكرم، عبدالعال سالم. (1993). **الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي**. (ط2). بيروت: مؤسسة الرسالة.

المراجع الأجنبية:

TOPRAK, M. Faruk.(1995). Reformist Bir Arap Gramercisi: İbn Mazâ. **DTCF Dergisi**. XXXVII/1-2.

الملحقات

الملحق رقم 1: نموذج استبيان آراء الطلبة

استبيان آراء الطلبة

حول موضوع تيسير النحو العربي

الهدف من هذا الاستبيان هو معرفة مستوى صعوبة النحو العربي والأسباب التي تجعله في هذه الصعوبة ومعرفة مدى نجاح العلماء في تيسيره. أرجو مشاركتكم في الإجابة على الأسئلة التي سوف أطرحها عليكم، مع شكري وتقديري لكل المشاركين.

الجنس :

العمر :

المهنة :

التحصيل الدراسي:

الرجاء وضع علامة الدائرة حول الإجابة التي تختارونها، وإذا كانت لديكم أية ملاحظات يمكنكم كتابتها داخل المستطيل المعطاة:

1- هل النحو العربي بحاجة إلى التيسير؟

أ. نعم

ب. كلا

2- هل تُعتبر تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني، من أهم أسباب صعوبة النحو العربي؟

أ. نعم

ب. كلا

3- هل تيسير النحو يعني...؟

- أ. حذف بعض أبوابه
- ب. اختصار بعض أبوابه
- ج. عرض جديد للموضوعات النحوية

4- هل نجح العلماء في محاولاتهم لتيسير النحو العربي؟

- أ. نعم
- ب. كلا
- ج. في بعض المواضيع

5- أي المحاولات كان لها تأثيرٌ أكثر في تيسير النحو العربي؟

- أ. محاولة ابن مضاء القرطبي
- ب. محاولة إبراهيم مصطفى
- ج. محاولة شوقي ضيف
- د. ليست عندي معلومات عن محاولات تيسير النحو

6- هل هناك كتب أو مصادر كافية حول موضوع تيسير النحو العربي؟

- أ. نعم
- ب. كلا

7- هل من المفروض إلغاء نظرية العامل من النحو العربي؟

- أ. نعم
- ب. كلا

8- ما هي أبرز العوامل التي قد تتسبب في الفشل في بلوغ الهدف من تعليم اللغة العربية؟

- أ. طرق تدريس اللغة العربية

ب. صعوبة النحو العربي

ج. غزارة المواد النحوية في المنهج الدراسي

9- هل للحركات الإعرابية أثرٌ في فهم المسموع باللغة العربية؟

أ. نعم

ب. كلا

10- هل تعتبر طرائق تدريس النحو وسيلة من وسائل تيسير النحو العربي؟

أ. نعم

ب. كلا

11- هل تعدد الآراء في مسألة نحوية معينة يؤدي إلى صعوبة النحو؟

أ. نعم

ب. كلا

12- في رأيك ممّ يجب استنباط أمثلة النحو العربي؟ (بإمكانك اختيار أكثر من خيار واحد)

أ. القرآن الكريم

ب. الأحاديث الشريفة

ج. الأبيات الشعرية القديمة

د. القصص والروايات

هـ. الصحف والمجلات

و. اللغة المحكية (المنطوقة)

13- في رأيك كيف يمكن تيسير النحو العربي؟ (يرجى استخدام الصفحة الخلفية لمواصلة تدوين الآراء).

الملحق رقم 2: نموذج استبيان آراء الأساتذة

استبيان آراء الأساتذة

حول موضوع تيسير النحو العربي

الهدف من هذا الاستبيان هو معرفة مستوى صعوبة النحو العربي والأسباب التي تجعله في هذه الصعوبة ومعرفة مدى نجاح العلماء في تيسيره. أرجو مشاركتكم في الإجابة على الأسئلة التي سوف أطرحها عليكم، مع شكري وتقديري لكل المشاركين.

الجنس :

العمر :

المهنة :

التحصيل الدراسي:

الرجاء وضع علامة الدائرة حول الإجابة التي تختارونها، وإذا كانت لديكم أية ملاحظات يمكنكم كتابتها داخل المستطيل المعطاة:

1- هل النحو العربي بحاجة إلى التيسير؟

أ. نعم

ب. كلا

2- هل تُعتبر تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني، من أهم أسباب صعوبة النحو العربي؟

أ. نعم

ب. كلا

3- هل تيسير النحو يعني...؟

أ. حذف بعض أبوابه

ب. اختصار بعض أبوابه

ج. عرض جديد للموضوعات النحوية

4- هل نجح العلماء في محاولاتهم لتيسير النحو العربي؟

أ. نعم

ب. كلا

ج. في بعض المواضيع

5- أي المحاولات كان لها تأثيرٌ أكثر في تيسير النحو العربي؟

أ. محاولة ابن مضاء القرطبي

ب. محاولة إبراهيم مصطفى

ج. محاولة شوقي ضيف

د. ليست عندي معلومات عن محاولات تيسير النحو

6- هل هناك كتب أو مصادر كافية حول موضوع تيسير النحو العربي؟

أ. نعم

ب. كلا

7- هل من المفروض إلغاء نظرية العامل من النحو العربي؟

أ. نعم

ب. كلا

8- ما هي أبرز العوامل التي قد تتسبب في الفشل في بلوغ الهدف من تعليم اللغة العربية؟

أ. طرق تدريس اللغة العربية

ب. صعوبة النحو العربي

ج. غزارة المواد النحوية في المنهج الدراسي

9- هل للحركات الإعرابية أثرٌ في فهم المسموع باللغة العربية؟

أ. نعم

ب. كلا

10- هل تعتبر طرائق تدريس النحو وسيلة من وسائل تيسير النحو العربي؟

أ. نعم

ب. كلا

11- هل تعدد الآراء في مسألة نحوية معينة يؤدي إلى صعوبة النحو؟

أ. نعم

ب. كلا

12- في رأيك ممّ يجب استنباط أمثلة النحو العربي؟ (بإمكانك اختيار أكثر من خيار واحد)

أ. القرآن الكريم

ب. الأحاديث الشريفة

ج. الأبيات الشعرية القديمة

د. القصص والروايات

هـ. الصحف والمجلات

و. اللغة المحكية (المنطوقة)

13- في رأيك كيف يمكن تيسير النحو العربي؟ (يرجى استخدام الصفحة الخلفية لمواصلة تدوين الآراء).